الرسالة ٢٦٥

التنوين والدّلالة

دراسة في ضوء اللسانيات العربية المعاصرة

د. خالد إسماعيل حسّان
قسم اللغة العربية - كلية التربية - جامعة المنوفية
جمهورية مصر العربية

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الحولية الثامنة والعشرون - ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م

المؤلف:

د. خالد إسماعيل حسّان

- دكتوراه في العلوم اللغوية – جامعة أسيوط – كلية الآداب بأسيوط – جمهورية مصر العربية – عام 2001م.
- مدرس (منتدب) بقسم اللغة العربية – كلية التربية – جامعة المنوفية – جمهورية مصر العربية.

الانتاج العلمي:

أولاً ـ الكتب:

– المفصل في صنعة الإعراب – تحقيق ودراسة – مكتبة الآداب – القاهرة – 2006م.

ثانياً ـ الأبحاث:

1– ظاهرة الكراهة في اللغة العربية – دراسة صوتية – منشور في مجلة «كلية دار العلوم» جامعة القاهرة – فرع الفيوم – عدد ديسمبر – سنة 2004م.

2 – ظاهرة الكراهة في اللغة العربية – دراسة تركيبية – منشور في مجلة «فيولوجي» كلية الألسن – جامعة عين شمس – عدد يونيه – سنة 2005م.

3 – اللهجات العربية في القراءات الشاذة– دراسة صوتية في ضوء اللسانيات العربية المعاصرة – منشور ضمن كتاب «مؤتمر كلية دار العلوم» – جامعة الفيوم – مارس 2006م.

المحتـــوى

الملخص

إن الدراسة اللغوية في علاقة التنوين بالدلالة قليلة ومتناثرة، ويقوم هذا البحث بدراسة أثر التنوين في الأصوات والبنية والتركيب، وعلاقة ذلك بالمعنى، ويقع هذا البحث في تمهيد وثلاثة فصول؛ ففي التمهيد يذكر تعريف التنوين في المعجم، وعند النحاة القدامى والمحدثين، وأما الفصل الأول فيدرس علاقة التنوين بالأصوات نحو وصف صوت النون من حيث المخرج والصفة وعلاقة التنوين بالتمييم ومفهوم القدامى لاختصاص التنوين بالاسم، وعلاقة التنوين بالوقف، وصلة التنوين بلام التعريف وياء الإضافة، وعلّة حذف التنوين من العلم الموصوف بكلمة «ابن» ثم صلة التنوين بالمقطع الصوتي والنبر والتنغيم والمَفْصِل.

وفي الفصل الثاني يتناول علاقة التنوين بالبنية، فناقش آراء القدامى في مقياس التعريف والتنكير، وأقسام التنوين عندهم، وموقف بعض المحدثين من آراء القدامى، ثم أثر التنوين في الاشتقاق والربط، وطرح البحث بعض الأفكار في معيار التعريف والتنكير من خلال مناقشة بعض المسائل الصرفية.

وأما الفصل الثالث فيدرس علاقة التنوين بالتركيب، فناقش عدداً من القضايا مثل مسوغات الابتداء بالنكرة، والمطابقة بين الصفة والموصوف، وتنكير الحال... أملاً في محاولة طرح رؤى جديدة لدور التنوين فيها، ثم أثر التنوين في المشتقات من حيث العمل النحوي والأثر الدلالي.

وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج، منها:

١ – التنوين مرحلة متطورة عن التمييم.

٢ – حذف التنوين مرحلة لاحقة؛ مظاهره وعلله.

٣ – علاقة التنوين بالربط والإحالة.

٤ – طرح بعض الأفكار في مقياس الحكم على الاسم بالتنكير والتعريف.

٥ – التنوين علامة على الانفصال.

٦ – عِلَّة حذف التنوين في ما لا ينصرف وغيره من القضايا.

المقدمــة

إن الدراسات اللسانية العربية المعاصرة في التنوين تبدو قليلة ، والمكتبة العربية بحاجة إلى مزيد من البحث الصابر المتعمق في علاقة التنوين بالمستويات اللسانية؛ الأصوات، والبنية، والتراكيب ، ثمَّ ربط هذه المستويات الثلاثة بالدلالة . ومن ثمَّ رأيت أنه من المناسب والمفيد أن أقوم بدراسة التنوين في العربية الفصحى من خلال هذه المستويات .

ولا شك في أن ما قدّمه العلماء العرب القدامى من إسهامات جليلة في هذا الموضوع محلّ احترام وإكبار، ولأن الحقيقة بنت البحث، وإذا اتبع الباحث المنهج العلمي فلابدّ أن يصل إلى نتيجة تؤكد صحة معلومة أو تدحض خطأها أو تكمل نقصانها، ومن هنا فمن الضروري إعادة النظر فيما تركه لنا القدماء من مقولات علمية .

وتمثل ظاهرة التنوين في اللغة العربية عنصراً بارزاً مؤثراً في مستويات الدرس اللغوي، وما دامت مسألة التنوين ذات صلة وشيجة بالمعنى فهي إذن تستهدف الاتصال الإنساني بين البشر، وتلك وظيفة مهمة للغة في حياة المجتمع .

وكان حديث القدامى عن التنوين منحصراً في اتجاهين: الأول: أقسام التنوين عند النحاة، والثاني: كونه علامة على تنكير الاسم، فعندما وضعوا قواعدهم صادفهم في أحايين كثيرة ما يخالف قياسهم، فتأولوا ذلك . كما أن القدماء لم يدرسوا التنوين بوصفه وسيلة إجرائية يمكن الإفادة منها في فهم النصّ وتحليله بربطه بالمعنى والسياق .

وإنني أحاول في هذه الدراسة مناقشة التنوين من خلال علاقته بمستويات

التحليل اللغوي المعاصر ، مركزاً على دور التنوين في الكشف عن المعنى. وفي نفس الوقت مناقشة مقولات القدامى والمحدثين في هذا المضمار . فللتنوين وظيفة صوتية على مستوى الفونولوجي؛ المقطع الصوتي، والنبر، والتنغيم، والمَفْصِل، ويقوم بدور كبير في مسألة التعريف والتنكير، فعند القدامى هو علامة على التمكين والتنكير في الاسم.

وفي الجانب التركيبي يقع التنوين في الاسم ضمن قواعد الاختيار في شرط التطابق بين الصفة والموصوف، ووجوب تنكير الحال. وقد يحذف التنوين اختياراً مع الحفاظ على دوره الدلالي، وقد نجده ملازماً للحذف في ما لا ينصرف، والمنادى، واسم لا النافية للجنس. ثمَّ محاولة طرح معايير جديدة للتنوين.

وتشتمل هذه الدراسة على ما يلي:

- التمهيد: وفيه تذكر الدراسة تعريف التنوين عند القدامى والمحدثين.
- الفصل الأول: ونناقش فيه علاقة التنوين بالأصوات.
- الفصل الثاني: ونعرض فيه لعلاقة التنوين بالبنية.
- الفصل الثالث: وندرس فيه أثر التنوين في التراكيب.

مع ملاحظة ربط هذه المستويات الثلاثة بالدلالة.

- الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج التي وصلت إليها هذه الدراسة .

وأسأل الله العون والتوفيق

التمــهيد

تعريف التنويــن

جاء في لسان العرب «التنوين مصدر نوَّن، أي ألحق نونا بالاسم»[١] ومن هنا نجد أن التنوين لغة إلحاق صوت النون بآخر الاسم، فهو مختص بالاسم من دون الفعل والحرف.

كـما جاء لدى بعض النحاة القدامى:

١- **ابن يعيش:** «اعلم أنَّ التنوين في الحقيقة نون تلحق آخر الاسم المتمكن وغيره... وذلك أن التنوين ليس مثبتاً في الكلمة ؛ إنَّما هو تابع للحركات التابعة بعد تمام الجزء، جيء به لمعنى، وليس كالنون الأصلية التي من نفس الكلمة»[٢].

٢- **السُّهيلي :** «التنوين: إلحاق الاسم نوناً ساكنة؛ لأن التنوين مصدر نوّنت الحرف؛ أي ألحقته نوناً»[٣].

٣- **ابن هشام :** «التنوين، وهو نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لغير توكيد، فخرج نون حَسَن؛ لأنها أصل، ونون ضَيْفَنَ[٤]؛ لأنها للطفيليِّ، ولأنها متحركة ونون مُنكسر وانكمر؛ لأنها غير آخر، ونون لنسفعَنْ؛ لأنها للتوكيد»[٥].

وواضح أن النحاة القدامى يجمعون على أن التنوين نون تلحق آخر الاسم، ولكنهم يزيدون فيرون أن نون التنوين تتبع الحركات (الضمة – الفتحة – الكسرة)، كما أنها تنطق ولا تكتب في الكلمة ، فضلاً عن كونها زائدة .

كما يقول الجرجاني عن التنوين «نون ساكنة تتبع حركة الآخر، لا لتأكيد الفعل»[٦] وواضح أنه لا يختلف في كلامه مع النحاة العرب القدامى .

كما يرى بعض النحاة المحدثين، ومنهم الدكتور عباس حسن: «أن التنوين نون ساكنة زائدة ، تلحق آخر الأسماء ، لفظاً لا خطاً ولا وقفاً» [٧].

ونجد اتفاق المحدثين مع القدامى في تعريف التنوين ، بل إن تعريف ابن هشام يتصف بالوضوح والتفصيل إذا ما قورن بغيره .

الفصل الأول

التنويـــن والأصــوات

اتفق القـدامى والمحـدثون على أن التنوين عـبـارة عن نون سـاكنة في آخـر الاسم، وصـوت النـون من الأصـوات المتـوسطة بـين الرّخـوة والشـديدة، كـمـا أن صـوت النون من حيث المخرج والصـفة هو «صـوت مـجـهـور مـتـوسـط بين الشـدّة والرخـاوة، ففي النطق به يندفـع الهـواء من الرئتين مـحـركـاً الوترين الصـوتيين ثمَّ يتخذ مجراه في الحلق أولاً، حتى إذا وصل إلى الحلق هبط أقصى الحنك الأعلى، فـيسـدّ بهـبوطه فـتـحـة الفم، ويتـسـرب الهـواء من التـجـويف الأنفي، مـحـدثاً في مروره نوعاً من الحفيف لا يكاد يسمع . فهي في هذا كالميم، غير أنه يُفرق بينهما أن طرف اللسـان مع النون يلتقي بأصول الثنايا العليا، وأن الشـفتين مع الميم هما العضوان اللذان يلتقيان» (٨) .ويرى د. سعد مصلوح أن كلام د. إبراهيم أنيس عن صـوت الميم والنون ليس بصـحيح حيث «تتسم الصـوامت الانطلاقـية الأنفيـة من ناحية النطق بسمتين أساسيتين: الأولى: حدوث إغلاق تام في أي نقطة من تجويف الفم. والثانية: انخفاض الحنك اللين واللهاة، والسماح لهواء الزفير بالانطلاق من خلال برزخ البلعوم الأنفي إلى الخارج عبر تجاويف الأنف . لكن انخفاض الحنك اللين واللهاة لا يصل إلى إغلاق الطريق إلى تجويف الفم، وإنما هو لمجرد السـمـاح لتيـار الهواء بالمرور من الأنف ... وصـحـة الوضـع أن اللهـاة عند النطق بالصـامت الأنفي تفـتـح الطريق إلى تجـويف الأنف من غـيـر أن تغلق الطريق إلى تجـويف الفم...». (٩)

وبعد أن ذكرت تعريف علم الأصوات لصوت النون، أشير إلى أنه لا فرق بين نون التنوين وصوت النون في أي كلمة من حيث المخرج والصفة(١٠) نشير إلى أن ثمَّة فرقاً بين الفونيم والألوفون، فالفونيم : مجموعة أصوات متماثلة صوتياً في

توزيع تكاملي أو تغير حر. وهذا يعنى أن الفونيم ليس صوتاً بل هو أسرة تتكون من عدة أصوات يُسَمَّى كلّ منها ألوفونات، فالألوفون: صوت ضمن مجموعة أصوات متماثلة صوتياً. ومن الجدير بالذكر أن صوت النون من الأصوات اللغوية التي يكثر استعمالها على ألسنة الناطقين بها، ويشارك صوت النون في الشيوع صوت الميم واللام، ويذكر الدكتور إبراهيم أنيس أن «اللام والنون والميم تعدّ من الناحية الصوتية أشباهاً لأصوات اللين، وإلى أن الواو والياء أنصاف لأصوات اللين» (١١) ويرى الدكتور كمال بشر أن صوت اللام والميم والنون «لها نسب قريب بالوقفات، وصلة واضحة بالأصوات الممتدة» (١٢) ومن هذا التفسير الصوتي يمكن تفسير وجود التنوين والتمييم في آخر الكلمة في اللغات السامية، فهذه الأصوات تتصف بأنها ممتدة تصلح للوقف عليها، كما أنها أشباه لأصوات اللين، يضاف إلى ذلك قرب المخرج والصفة، وإمكانية التبادل الصوتي بينهما.

وفيما يلي نعرض موقف اللغات السامية من التنوين، وسبب اختصاص التنوين بالاسم، وحذف التنوين في اللغة العربية؛ مظاهره وعلله، ولماذا ينون جمع المؤنث السالم؟ ثمَّ علاقة التنوين بالفونولوجي؛ النبر والتنغيم والمَفْصِل، وأثر ذلك في الدلالة.

شاع بين النحاة العرب القدامى أن التنوين في آخر الاسم إشارة إلى تنكير الاسم، وتمكينه من الاسمية، فما موقف الدراسات النحوية المقارنة حديثاً؟ يقول العالم اللغوي برجشتراسر: «إنَّ الميم الأصلية في أواخر الكلمات صارت نوناً عربية، وذلك أنَّ قلب الميم نونا مُطّرد من جهة أنه حصل في كثير من الكلمات؛ لكنه مقيد من جهة أخرى أنه اقتصر على أواخر تلك الكلمات فقط، ولم يتعدّها إلى أوائلها ولا أواسطها، مثاله التنوين، فإن أصله ميم، كما كان في الأكدية والسبئية، مثل: بيت baytun، بيتٍ baytin، بيتاً baytan، أصلها: بيتُمْ bay-tum، بيتِمْ baytim، بيتَمْ» (١٣) ومما سبق نجد أن برجشتراسر يرى أن نون التنوين في اللغة العربية منقلبة عن ميم، مستشهداً باللغة الأكدية والسبئية،

وهنا نطرح تساؤلاً هل هناك علاقة بين ظاهرة الإقلاب في قراءة القرآن الكريم وما يدعو إليه برجشتراسر؟ حيث إن نطق القرآن يمثل لنا المصدر العربي القديم القريب من نطق المسلمين للقرآن الكريم، والإقلاب نجده في وسط الكلمة مثل «لينبذن» وفي آخر الكلمة «من بعد» . فقد يمثل الإقلاب صورة معاكسة لما يدعو إليه برجشتراسر.

ويذهب برجشتراسر إلى أنه عثر على ركام لغوي(١٤) يؤيد رأيه في كلمة «فم» التي قال عن الميم فيها الزمخشري إنها أبدلت من الواو، لكن برجشتراسر يرى أن هذه الميم هي بقايا ظاهرة التمييم، فلم تندثر هذه الظاهرة تماماً، ولكن بقى منها ما يمثلها، فيقول برجشتراسر: «وذكر الزمخشري أن الميم في كلمة «فم» أبدلت من الواو، ونحن نعرف أنها ميم التمييم، الذي هو التنوين في اللغة العربية، فكان الرفع Fum، والخفض Fim، والنصب Fam، والميم فيها لم تصر نوناً مع سائر الميمات الانتهائية؛ بل بقيت على حالها؛ لأنهم كانوا يتلقونها كأنها أصلية فأضافوا إليها الإعراب والتنوين، فصارت: فمٌ، فمٍ، فماً، فنقلت الميم من آخر الكلمة إلى وسطها، ومن أجل ذلك لم يجر عليها القانون الصوتي الذى بمقتضاه أصبحت الميم الانتهائية نوناً في اللغة العربية (١٥).

ويذهب الدكتور رمضان عبد التواب مذهب برجشتراسر، فيرى أن للتمييم بقايا في العربية في كلمة «ابنم»، مستشهداً بقول المتلمس:

وهل لي أمٌّ غيرها إن هَجَوْتُها   أبى الله إلا أن أكون لها ابنما

فيعلّق على هذا البيت قائلاً: «بدليل أن الإعراب يجري في هذه الكلمة الأخيرة على النون والميم معاً» (١٦) وواضح مِمّا سبق ذكره أن الدارسين للنحو السامي المقارن يرون أن التمييم تحول في العربية إلى تنوين، والميم والنون من الأصوات المائعة المتوسطة التي يمكن أن يحدث تبادل صوتي بينهما، لقرب المخرج والصفة فكلاهما صوتان أنفيان مجهوران.

وهنا سؤال يطرح نفسه فهل التغيُّر الصوتي تبعه تغيُّر دلالي؟ وهل التنوين كان يدل في الأصل على التعريف والتنكير معاً ثمَّ أصبح يدل على التنكير في اللغة العربية؟ وللإجابة عن هذين السؤالين نطرح بعض الاحتمالات في مبحث البنية اللاحق.

أمّا موقف القدامى من لحوق التنوين بالأسماء من دون الأفعال والحروف فيرون أن الاسم أخفُّ من الفعل، والتنوين علامة للأخفّ، فلا نضع التنوين فوق الثقيل فيزيده ثقلاً، فاللغة تميل إلى السهولة والتيسير في النطق، فتنتقل من الأثقل إلى الثقيل، ومن الثقيل إلى الأخفّ، فيقول سيبويه: «اعلم أنَّ بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأن الأسماء هي الأول، وهى أشدّ تمكناً، فمن ثمَّ لم يلحقها التنوين، ولحقها الجزم والسكون .. فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخفّ عليهم، وتركه علامة لما يستثقلون»(١٧) ومن ثمَّ نلحظ أن إلصاق التنوين بالاسم سببه أن الاسم أخفّ من الفعل، كما أن النون صوت سهل يمكن الوقوف عليه، لذا اطمأنت اللغة العربية إلى الانقطاع عن النطق عند هذا الصوت.

وننتقل إلى التنوين في العربية من حيث مظاهر حذفه وأسبابه، فهذا الحذف من منطلق ميل اللغة في تغيرها نحو السهولة والتيسير، فعلى الرغم من أن النون من الأصوات السهلة التي اطمأنت العربية إلى السكوت عليها والانقطاع عن الصوت عندها، إلا أن اللغة ظاهرة اجتماعية تتغير على ألسنة الناطقين بها، فمن مراحل تغيّر اللغة حذف النون ميلاً إلى السهولة، فيقول السيوطي: «ويحذف التنوين التماساً للخفة، فالمنادى يبنى ولا يُنوَّن إلا في الضرورة بالإجماع»(١٨)، ومن هنا يعلل القدماء لحذف التنوين في المنادى للخفّة، ويضيف الدكتور إبراهيم السامرائي أن عدم تنوين المنادى لِعلّة صوتية، وهى أن المنادى يُسبق بأداة نداء ذات وحدة صوتية لها طول محدود، «وأرى تعليل هذا أن الاسم باعتماده على

جـزء سـابق، وهو «يا» النداء يكوّن وحـدة صـوتيـة ذات طول مـعين مـحـدود، واقتضت هذه الزيادة السابقة حذف التنوين اللاحق، التماساً للمحافظة على هذه الوحدة الصوتية الموسيقية ... وعلى هذا الوجه نستطيع أن نعلل نصب لا النافية لما بعدها، كنصب إن لما بعدها مع ترك التنوين، فنقول مثلاً «لا ريبَ»، والريب قبل دخـول الأداة كلمـة تصلح للتنوين»(١٩). وإذا صح هذا التـعليل، فكيف نفـسـر المنادى المحذوف منه أداة النداء، نحـو ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾(٢٠)؟ فـالوحـدة الصوتية ذات الطول المعين محذوفة، وأيضاً كيف نفسر اسم لا النافية للجنس إذا كان شبيهاً بالمضاف، فهو منون؟ ويعلل شيخ النحاة سبب ترك التنوين في اسم لا النافية للجنس فيقول: «إن ترك التنوين لازم؛ لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد، نحـو خـمسـة عـشـر»(٢١) ويبدو أن حذف التنوين في المنادى ومـا لا ينصـرف واسم لا النافية للجنس وغير ذلك، يمثل مرحلة صوتية في تطور اللغة، وهو الميل إلى السهولة بحذف التنوين، وتسكين أواخر بعض الكلمات فيمن قرأ بتسكين الهمزة في قوله تعالى ﴿ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ ﴾(٢٢).

وثمَّة أمور متشابهة بين التنوين ونون التوكيد الخفيفة، فكلاهما من مخرج صوتي واحد، ويوصفان بالجهر، أي اهتزاز الوترين الصوتيين، وهما صوتان زائدان ليسا من أصل الكلمة، وفي نفس الوقت يقعان في آخر الكلمة، ويكونان ساكنين، ولكن هناك نقاط اختلاف بين التنوين والنون الخفيفة، حيث إن التنوين مختصّ بالاسم، على حين نون التوكيد الخفيفة تتصل بالفعل، ونجد أن نون التوكيد الخفيفة يجوز حذفها في الوقف فقط، على حين أنّ التنوين يجوز حذفه في الوقف والوصل، ومن المعـروف أن التنوين ينطق ولا يكتب، على حين نون التوكيد الخفيفة تكتب وتنطق، يقول الخليل: «اعلمْ أنَّه إذا كان الحرف الذي قبلها مفتوحاً ثمَّ وقفتَ، جعلت مكانها ألفاً، كما فعلت ذلك في الأسماء المنصرفة حين وقفت؛ وذلك لأن النون الخفيفة والتنوين من موضع واحد، وهما حرفان زائدان،

والنون الخفيفة ساكنة كما أن التنوين ساكن، وهي علامة توكيد كما أن التنوين علامة المتمكن، فلمّا كانت كذلك أجريت مُجراها في الوقف، وذلك قولك: اضربا، إذا أمرتَ الواحدَ، وأردت الخفيفة. وهذا تفسير الخليل»[٢٣] ويقول سيبويه: «فأمّا الثقيلة فلا تتغير في الوقف؛ لأنها لا تشبه التنوين».[٢٤]

والنحاة القدامى يرون أن الاسم المنون المنصوب في حال الوقف يتحول إلى ألف، لكيلا يحدث خلط بين نون التنوين، والنون الأصلية، «أمّا كلّ اسم منوَّن فإنه يلحقه في حال النصب في الوقف الألف، كراهية أن يكون التنوين بمنزلة النون اللازمة للحرف منه، أو زيادة فيه لم تجئ علامة للمنصرف، فأرادوا أن يفرقوا بين التنوين والنون». [٢٥]

وواضح أن التنوين يحذف في الاسم المنصوب في حالة الوقف، ولكن لم يحدث إلحاق الألف في آخر الاسم كما ذكر سيبويه، والذي حدث أن التنوين بالفتح عبارة عن حركة قصيرة مفتوحة ونون ساكنة زائدة، فعند الوقف حُذف التنوين؛ وهو النون الساكنة الزائدة، وبقيت الحركة القصيرة المفتوحة، واللغة تكره الوقوف على المقطع القصير المفتوح، فتتجنبه بمدّ النَّفَس بالحركة القصيرة، فتتحول إلى حركة طويلة وهي الألف، ومن ثمَّ فصوت الألف ليس حرفاً أُلحِقَ، ولكنه حركة طويلة تمَّتْ بمَطْل الحركة القصيرة للوقف عليها[٢٦].

وأمّا الوقوف على الاسم المنون المرفوع فله أربعة أوجه: الإشمام، والسكون، والرَّوْم، والتضعيف، يقول شيخ النحاة: «ولهذه علامات، فللإشمام نقطة، وللذي أجري مُجرى الجزم والإسكان الخاء، ولروم الحركة خط بين يدي الحرف، وللتضعيف الشين، فالإشمام قولك: هذا خالد.... وأما الذي أجري مُجرى الإسكان والجزم فقولك: مخلد خ ... وأمّا الذين راموا الحركة فهم الذين قالوا: هذا عمر– ... وأمّا التضعيف فقولك: هذا خالدش،وهو يجعل ش»[٢٧] وممّا سَبق ذِكره نلحظ أن الوقوف على الاسم المُنَوَّن بالضمة يكون بالتخلص من نون

التنوين والحركة القصيرة بالضمة، ثمَّ النطق بتسكين آخر الكلمة، وذلك لأن الضمة من أثقل الحركات في النطق، فيهرب منها المتكلم بحذفها، وتسكين آخر الكلمة، فالسكون انعدام الحركة عند النطق بالصامت[٢٨] .

ومن ثمَّ نجد أنَّ سيبويه ذكر التضعيف، والنحاة القدامى ذكروا أن التضعيف أو التشديد عبارة عن صوتين من جنس واحد: الأول ساكن، والثاني متحرك؛ ولكن من اللغويين المعاصرين من يرى أن الصوت المشدود أو المضعف صوت واحد أطيل النطق به، يقول «ماريوباي»: «إن اصطلاح الصامت المضعف هو اصطلاح مضلل حقاً؛ لأنه قد استعير من طريقة الكتابة، ففي النطق يمدّ الصوت الصامت بتطويل مدّة النطق به، إذا كان هذا المدّ ممكناً. ويكون هذا ممكناً إذا لم يكن الصوت الصامت انفجارياً، وبما أن الانفجاري لا يمكن مدّه عند نقطة مخرجه، فإن ما يسمى تطويلاً بالنسبة له ؛ يكون عن طريق إطالة مدّة قفل الطريق أمام الصوت قبل تفجيره». [٢٩] وأما الوقوف بالتنوين في موضع الجر فله وجهان: الأول: أنْ تروم فيه الحركة، والثاني: التضعيف، يقول سيبويه : «وأمّا روم الحركة فقولك : مررتُ بخالد – ... وأمّا التضعيف فهو قولك : مررتُ بخالد ».[٣٠]

وهكذا نجد أن حال الوقوف على المُنَوَّن بالجرّ يكون بحذف التنوين ثمَّ حذف حركة الكسرة، بتسكين الصامت الأخير من الكلمة، وهذا الحذف للصائت القصير بالكسر سببه ثقل الكسرة في النطق، واللغة تميل إلى السهولة والتيسير فتتخلص من الصوت العسير في النطق إلى الصوت الأسهل والأخفّ، كما أننا نجد تشابهاً بين حالتي الوقف بالتنوين مع الضمة والكسرة، وذلك لأن ثمَّة قرابة بين الضمة والكسرة، فيقول ابن جنّي: «إن بين الياء والواو قرباً ونسباً، ليس بينهما وبين الألف؛ ألا تراها تثبت في الوقف في المكان الذي تحذفان فيه، وذلك قولك: هذا زيد، ومررتُ بزيد، ثمَّ تقول : ضربت زيدا» . [٣١] . ومن ثمَّ فالفتحة في الوقف بالتنوين قسيماً للضمة والكسرة في الوقف عليهما بالتنوين، فهما صوتان ضيقان على حين الفتحة صوت متسع .

وإذا حُذف التنوين من المشتقات «اسم الفاعل – صيغة المبالغة – الصفة المشبهة – اسم المفعول ..»؛ فلأجل التخفيف في النطق، ويتبع هذا الحذف أن يتحول المعمول من النصب على المفعولية، إلى الجرّ بالإضافة، ولكن لا يتأثر المعنى، ولا تحدث إضافة معنوية حقيقية، وهذا يدل على أن التغيير هنا صوتي فقط مع الاحتفاظ بالدلالة، ومن ثمَّ فالمتكلم والسامع يدركان طبيعة هذا التغيير الصوتي، وسببه، ودلالته، يقول سيبويه: «واعلم أنَّ العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون، ولا يتغير من المعنى شيء، وينجر المفعول لكفّ التنوين من الاسم، فصار عمله فيه الجرّ، ودخل في الاسم معاقباً للتنوين، فجرى مجرى غلام عبد الله في اللفظ، لأنه اسم، وإن كان ليس مثله في المعنى والعمل. وليس يغيّر كفّ التنوين إذا حذفته مستخفاً شيئاً من المعنى، ولا يجعله معرفة. فمن ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾(٣٢) و﴿ إِنَّا مُرْسِلُوا۟ ٱلنَّاقَةِ ﴾». (٣٣) - (٣٤)

ومن خلال المثالين اللذين استدلّ بهما سيبويه نلحظ أنّ التنوين في كلمة «ذائقة» جاء محذوفاً. وفي المثال الثاني: أنّ نون جمع المذكر جاءت محذوفة في كلمة «مرسلو»، وهنا ندرك أن نون التنوين ونون جمع المذكر مضارعتان، فإذا حذفتا ألغي العمل لفظاً، وبقي المعنى، كما أن المثالين في حالة الرفع، ففي كلمة «ذائقة» نجد الضمة، وهي من أثقل الحركات، وفي كلمة «مرسلو» نجد الواو وهي مطل وإشباع للضمة، والفرق بينهما في كمية الصوت ومدّة الزمن في النطق، لذلك كان الحذف لعِلّة التخفيف في النطق، ويقول د. سعد مصلوح: «والحق أن الأمر يقتضي التمييز بين جانبين مختلفين؛ ونعني بهما الجانب الصوتي والجانب الصوتيمي. فأما من الجانب الصوتي فإن الفروق بين الصوائت القصيرة والطويلة ليست كمية فحسب، ولكنها كمية وكيفية في آن واحد ...ويلاحظ أن الفروق الكيفية بين الفتحة القصيرة والفتحة الطويلة ليست على مثل هذه الدرجة من الوضوح . لذا يمكن أن يقال إن الكم هو المميز الأساسي بين الفتحة القصيرة

والفتحة الطويلة، على حين يشارك الكيف والكم في تمييز الضمة القصيرة والضمة الطويلة وتمييز الكسرة القصيرة والكسرة الطويلة». [٣٥]

وهناك مواضع يحذف فيها التنوين ذكرها ابن هشام في المغني فقال: «حذف التنوين: يحذف لزوماً؛ لدخول «أل» نحو «الرجل»، وللإضافة نحو «غلامك»، ولشبهها نحو «لا مالَ لزيد» إذا لم تقدر اللام مقحمة، فإن قدّرت فهو مضاف، ولمانع الصرف نحو «فاطمة»، وللوقف في غير النصب، وللاتصال بالضمير نحو «ضاربك» ويحذف لالتقاء الساكنين قليلاً كقوله:

فألفيتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ ولا ذاكرِ الله إلاّ قليلا

وإنّما آثر ذلك على حذفه للإضافة؛ لإرادة تماثل المتعاطفين في التنكير»[٣٦].

ومما سبق ذكره عند ابن هشام ينجلي أمامنا أن السبب الحقيقي في حذف التنوين يرجع إلى كثرة استعمالهم له في كلامهم، وغرضهم من الحذف التخفيف على اللسان في النطق، وفي ظنّي أن حذف التنوين في ما لا ينصرف والمنادى والإضافة واسم لا النافية للجنس وغير ذلك، يمثل مرحلة من مراحل تغيّر اللغة العربية، حيث بدأت العربية في التخلص من التنوين في بعض الحالات، فهذا الحذف إرهاص لتغير جديد في اللغة، لكي تسود هذه الحالة، وتندثر حالة التنوين[٣٧]، ولكن لم يُكتب لحذف التنوين من العربية كلّها الاكتمال والانتشار والذيوع، لنزول القرآن الكريم الذي حافظ على بقاء هذه الظاهرة، فما بقي يمكن أن نطلق عليه ركاماً لغوياً، يقول سيبويه: «واعلم أنه لا يجوز في غير النداء أن تُذْهِبَ التنوين من الاسم الأول، لأنهم جعلوا الأول والآخر بمنزلة اسم واحد، نحو طلحة، في النداء، واستخفوا بذلك لكثرة استعمالهم إيّاه في النداء». [٣٨]

ويعقد سيبويه مقارنة بين حذف ياء الإضافة مع النداء، وحذف التنوين، فيذهب إلى أن ياء الإضافة بمنزلة التنوين، فتتحول ياء الإضافة – وهذا جائز –

مع النداء إلى كسرة، فنقول «يا قومِ»، وسبب الحذف هنا كثرة استعمالهم للنداء في كلامهم «اعلم أن ياء الإضافة لا تثبت مع النداء، كما لم يثبت التنوين في المفرد، لأن ياء الإضافة في الاسم بمنزلة التنوين؛ لأنها بدل من التنوين.. وصار حذفها هنا لكثرة النداء في كلامهم، حيث استغنوا بالكسرة عن الياء.. وقال جلّ ثناؤه: ﴿ يَـٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ ﴾(٣٩)-(٤٠)

ولكن لنا تعليق على كلام سيبويه، حيث إن ياء الإضافة من حيث المعنى تختلف عن التنوين، فياء الإضافة تدل على نسبة الشيء إلى صاحبه، كما أن ياء الإضافة في النداء لم تحذف، بل حدث تقصير للحركة الطويلة، فتحولت إلى حركة قصيرة بالكسرة بسبب كثرة استعمالهم في الكلام، «والفرق بين الحركات الطويلة والقصيرة، فرق في الكمية لا في الكيفية، بمعنى أن وضع اللسان في كليهما واحد، ولكن الزمن يقصر ويطول في كل صوت، فإذا قصر كان الصوت قصيراً، وإذا طال كان الصوت طويلاً»(٤١). وللدكتور سعد مصلوح تعليق على رأي د. رمضان عبد التواب سبق ذكره.

ويرى سيبويه أن سبب حذف التنوين من اسم لا النافية للجنس هو كثرة استعمالهم له في الكلام، ولأجل التخفيف في النطق حُذف التنوين، ولا يقبل كلام النحاة من أن اسم لا تركب معها، يقول سيبويه: «وإذا ترك التنوين، فليس الاسم مع «لا» بمنزلة «خمسةَ عشرَ» .. ولكنه أجراه مُجرى ما ذكرت لك في النداء؛ لأنه موضع حذف وتخفيف، كما أن النداء كذلك». (٤٢)

ويذكر سيبويه أن هناك موضعاً يُحذف فيه التنوين من الاسم لغير الإضافة، ولا دخول الألف واللام، ولا ما لا ينصرف، وهذا الموضع هو كل اسم وصف بكلمة «ابن»، ثم أضيف إلى اسم أو لقب أو كنية، نحو «محمدُ بنُ عبد الله»، ويعلل أن سبب الحذف كثرة استعمالهم في الكلام، وكذلك التقاء الساكنين، «كلُّ اسم غالب وصف بابن، ثمَّ أضيف إلى اسم غالب، أو كنية، أو أُمّ. وذلك قولك: هذا زيدُ بنُ عمرو. وإنّما حذفوا التنوين من هذا النحو لأنه كثر في كلامهم؛ لأن التنوين

حرف ساكن وقع بعده حرف ساكن، ومن كلامهم أن يحذفوا الأول إذا التقى ساكنان».(٤٣) ويرفض الدكتور رمضان عبد التواب الأسباب التي ذكرها سيبويه في حذف التنوين من العلم الموصوف بابن، فيقول: «وليس حذف التنوين من العلم الموصوف بابن هنا، بسبب التقاء الساكنين، كما يدَّعى بعض النحاة؛ بدليل حذفه من: هند بنت عاصم، على لغة من صرف هنداً، وإنْ لم يلتق هنا ساكنان»(٤٤) .

ولكن كلمة «ابن» إذا وقعت بين علمين، وقُصد بها البدل أو التوكيد والتكرير فإن التنوين لا يحذف من العَلَم السابق على «ابن»، يقول سيبويه: «وتقول: مررت بزيدٍ ابنِ عمرو، إذا لم تجعل الابن وصفاً، ولكنك تجعله بدلاً أو تكريراً، كأجمعين» (٤٥) وممّا سبق ذِكْره نجد أننا أمام حالتين متشابهتين ومختلفتين في آن واحد، فالحالة الثانية وهي إعراب «ابن» بدلاً أو تكريراً لم يحذف فيها التنوين، على حين في الحالة الأولى وهي إعراب «ابن» صفة، حُذف منها التنوين، فهل هناك تناقض بينهما؟ ويبدو أن الحالة التي لم يحذف فيها التنوين تدل على أن الظاهرة لم يكتب لها الاطراد، وأنها أقدم من الحالة التي حذف فيها التنوين، فالحذف مرحلة لاحقة لوجود التنوين، ومرتبط بالناحية الصوتية في الكلام، أو أنَّ كلاً منهما تعبر عن لهجة. وأما التشابه فنراه في أن اللفظ واحد، لكن تارة يحذف التنوين وتارة أُخرى لا يحذف.

ويؤكد ابن جني فكرة حذف التنوين طلباً للخفة، فقد وردَ أن المبرد سمع عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير يقرأ «ولا الليلُ سابقُ النهارَ»(٤٦) فقال المبرد : ما تريد؟ قال: أردتُ سابقٌ النهارَ، فقيل له : فهلا قلته . قال : لو قلته لكان أوزن. ويعلّق ابن جني قائلاً: ألا تراه إنَّما طلب الخِفّة يدل عليه قوله لكان أوزن؛ أي أثقل في النفس(٤٧) . وأما تنوين جمع المؤنث السالم بالكسر، فيرى بعض اللغويين المحدثين أن الأصل فيه النصب بالفتحة، وأن الكسرة فيه بدل من الفتحة، حيث

حدث فيه مخالفة صوتية، بدليل أن أبا خيرة الأعرابي قال: «استأصلَ الله عِرْقاتَهم»(٤٨)، وتتضح المخالفة الصوتية هنا في العربية الفصحى أن وجود حركتي الفتح متتابعتين، فتتحول الفتحة إلى كسرة، يقول هنري فليش «إن نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة، ليفسر كذلك بهذا القانون، أي أن الأصل هو نصب هذا الجمع بالفتحة».(٤٩)

على حين يرى النحاة القدامى أن التنوين في جمع المؤنث السالم هو تنوين المقابلة، فنون التنوين مقابلة لنون جمع المذكر السالم، وقد قال علي بن عيسى الربعي عن تنوين المقابلة هو فيه للصرف ويرده بثبوته مع التسمية به كعرفات، وتنوين التمكين لا يجامع منع الصرف(٥٠).

ومن المعروف أن نون التنوين ساكنة وهي نون تنطق ولا تكتب، ولكن هذه النون تتحرك بالفتح أو بالكسر إذا وليها كلمة مبدوءة بهمزة، بعد نقل حركة الهمزة إليها، وهذا نراه في قراءة ورش في قوله تعالى﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴾(٥١) فقرأ ورش ﴿ومتاعُنِ لَي حين﴾(٥٢) وهذه القراءة في الوصل والوقف. وأيضاً في قوله عز وجل ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾(٥٣) نقل ورش حركة الهمزة في «أليم» إلى الباء المنونة بعد حذف الهمزة، فصارت «عذابُنَ لِيمٌ»(٥٤) ويبدو أن هذه القراءة مرآة للهجة عربية كانت تنقل حركة الهمزة بعد حذفها – بسبب الثقل – إلى نون التنوين، وهنا نلحظ أمرين: الأول: حذف الهمزة الواقعة في أول الكلمة إذا سبقها كلمة منونة، والثاني: تحريك نون التنوين بعد نقل حركة الهمزة إليها، ومن الجدير بالذكر هنا أن تحريك الساكن لم يكن لالتقاء الساكنين، ولكن للحفاظ على أثر الهمزة المحذوفة وهو حركتها، كما أن الأمر مرتبط بتنوين يليه كلمة مبدوءة بهمزة طلباً للتخفيف والسهولة في النطق عند أصحاب هذه اللهجة.

والآن ننتقل إلى وظيفة التنوين، وطبيعة العلاقة بين الناحية الصوتية للتنوين والجانب الدلالي، فاللغة أصوات تعبر عن معنى، ومن فوائد التنوين التى ذكرها

النحـاة القدامى تمكين الاسـم من الاسـميـة، وأنه عـلامـة تنكير الاسم، والمقـابلة في جمع المؤنث السـالم، والعِوض عن محذوف سـواء أكان المحذوف حرفاً أم كلمة أم جملـة، والمناسـبة بين الفواصل، ولاسـتـقامـة الوزن الشـعري في حـالـة الضـرورة عندمـا يصـرفـون الممنوع، وكذلك التـغني به في الشـعـر والترنم والتطريب، لأن الشعر يُنشد، وغير ذلك .

ولأبي القـاسـم السُّـهـيلـي رأي في فـائدة التنوين في الاسم يخـتلف فـيـه عـمَّن سبقوه من النحاة «فإنْ قيل: ما الحكمة في إلحاق هذه النون الأسماء، وسقوطها في الوقف، وإبدالها ألفاً في حال النصب، وغير ذلك من أحوالها ؟ فالجواب: أن أكثر مسـائل هذا البـاب قد تكلَّم الناس فيـه بحكمـة وصـواب إلا أشـيـاء أغفلوا منهـا مسـائل كثيرة من باب ما لا ينصرف، ونُتَفٌ في أبواب أُخَر، لعلَّنا – إنْ شاء الله تعـالى – أن نكشـف عنهـا، ونشـفي منهـا، ونقـدّم لهـا ها هنا أصـلاً، فنقـول : التنوين فـائدته التـفـرقـة بين المُنفـصل والمتـصل، فـلا يدخل في الاسم إلا عـلامـة لانفصـاله ممّا بعده، ولذلك يكثـر في النكرات لفرط احـتـيـاجـهـا إلى التـخـصـيص بالإضـافة، فإذا لم تضف احتاجت إلى التنوين، تنبيهاً على أنها غير مضـافة».(٥٥)

وواضح أن السـهيلي يرى أن وظيفـة التنوين في الاسم التفرقـة بين المنفصل والمتصل، فـهو علامـة لانفصـال الاسم المنون عمّا يليه، ويرفض كلام من سبقوه من النحـاة، فـيقول: «وليس دخـول التنوين في الأسـمـاء عـلامـة للتـمكن، كمـا ظنه قوم».(٥٦)

كمـا أن التنوين يمنع الإدغـام عند جـمـيع أصـحـاب القـراءات القـرآنيـة نحـو: «سـاربٌ بالنهـار»(٥٧)، رغم أن كلمـة «سـارب» تنتـهي بصـوت البـاء، وتليـهـا كلمـة «بالنهار» مبدوءة بصـوت الباء(٥٨) ، وهذا يعضـد مـا ذهب إليه السـهيلي عندما رأى أن دخـول التنـوين عـلامـة لانفصـال الاسم المنون عمّـا بعده . ويمكن أن نعـدّ كـلام السـهيلي إشـارة إلى نوع من أنواع الفـونولوجـي عند اللغويين المحـدثين، ألا وهو

المَفْصل juncture عبارة عن سكتة خفيفة بين كلمات أو مقاطع في حدث كلامي بقصد الدلالة على مكان انتهاء لفظ ما أو مقطع ما، وبداية آخر». [٥٩]

ومن ثمَّ نجد ثمَّة علاقة واضحة بين الجانب الصوتي الذي يقوم به التنوين في نهاية الاسم، والدور الدلالي الذي يفهمه السامع، حيث إن التنوين يُفهم منه انتهاء كلمة ما، وعدم إضافة هذه الكلمة إلى ما بعدها، وإذا كانت من المشتقات فإنها تعمل فيما بعدها، فيقوم المشتق بدور الفعل فيرفع فاعلاً وينصب مفعولاً.

ونشير إلى أن للتنوين علاقة بالمقاطع الصوتية، وكذلك النبر، واتقاء لتكرار كلام من سبقونا. [٦٠] وأشير إلى أن النبر الأساسي في الكلام مرتبط بالمقاطع الصوتية من حيث نوعه وموقعه في الكلمة، فقد يقع النبر على المقطع الأخير أو ما قبله، ومثال وقوعه على المقطع الأخير المنتهي بالتنوين كلمة «مستثمرٌ» فإذا حُذف التنوين وسُكن آخر الكلمة فصارت «مُسْتَثْمِرْ» فإن النبر يقع على المقطع قبل الأخير، ومن ثَمَّ فللتنوين دور في النبر والمقاطع الصوتية .كما يقع النبر على المقطع الأخير أيضا : مُسْ / تَثْ / مِرْ / = cvc، وقبل السكون: مُسْ / تَثْ / مِ / رُنْ = cvc

وللتنوين على المستوى الصوتي علاقة وشيجة بالتنغيم، وهو «ارتفاع الصوت وانخفاضه أثناء الكلام، وربما كان له وظيفة نحوية هي تحديد الإثبات والنفي في جملة لم تستعمل فيها أداة الاستفهام». [٦١] ولا شك أن ثمَّة علاقة بين النبر والتنغيم، ومعظم النبر في العربية يقع في أواخر الكلمات.

والتنوين في اللغة العربية له دلالة صوتية في الكلام «ولأنَّ تراثنا العربي وصلنا مكتوباً، ففقدنا بذلك عنصر المقام الاجتماعي، ولذلك أصبح لزاماً على الكاتب قبل إيراد أي نصّ أدبي أن يعيد تكوين هذا المقام بوصف الأحداث ... والتنغيم في الفصحى غير مسجل ولا مدروس». [٦٢] وهكذا نجد أن التنوين ذو

صلة بالمقاطع الصوتية، والمَفصل، والنبر، والتنغيم، إذن يقوم بدور صوتي ودلالي معاً، لأن اللغة أصوات تعبر عن غرض المتكلم بها، ولكنَّ اللغويين المحدثين رأوا أن وظيفة التنغيم والنبر تظهر بشكل واضح وكبير على مستوى الجملة أكثر من مستوى الكلمة، كما أن التنغيم يقوم بوظيفة انفعالية في الكلام، والنبر والتنغيم ينطلق من الكلمة إلى الجملة فيعطى دلالات جديدة للكلام. «أمّا اللغات التنغيمية؛ ومن أمثلتها الإنجليزية والروسية والعربية، فيعمل فيها التنغيم على مستوى العبارة والجملة، وليس على مستوى الكلمة.. ويتصل بهذا الأمر وظيفة ثانية يقوم بها التنغيم يمكن أن تسمى الوظيفة الانفعالية emotional function وقديماً صنف أسلافنا الاستفهام إلى إنكاري وتوبيخي وتقريري وغير ذلك من أنواع الاستفهام. والذي لا شك فيه أن التنغيم يقوم بدور مهم في التمييز بين هذه الأنواع جميعاً».(٦٣)

الفصل الثاني
التنويـن والبنـــية

بادئ ذي بدء يمكن أنْ نقــول: إنَّ النيــابة بين التنوين في آخــر الاسم ولام التعريف في أوله من مظاهر أثر السياق اللغوي وسياق الحال في اللغة العربية الفصحى، وأمّا مسألة التحديد والتعميم والشيوع فمردها ومقياسها في اللغة العربية إلى السياق، فهو الميزان الذي يوضح لنا التعريف والتنكير في النصّ اللغوي.

ونون التنوين في المفــرد تلحق آخـر الاسم لفظاً لا خطاً، وفي المثنى وجــمع المذكر الســالم تنطق وتكتب، كما أن نون التنوين في جمع المؤنث الســالم عِوَض عن نون جمع المذكر، «وأنا أرى أن هذه النون الساكنة التي لحقت آخر الاسم لفظاً لا خطاً، كان من حقها أن تثبت في الخط أيضاً كما تثبت في اللفظ، وهذا طبيعي مقبول يتمشى مع الدعوات الكثيرة إلى تيسير الكتابة العربية. ولقد لحقت هذه النون جمع المذكر السالم والمثنى وتثبت في الكتابة، والنون في هذين لا تختلف عن أي من النونين اللتين تلحــقــان الاسم، ومن أجل هذا قــالوا: إن التنوين في «مسلمات» يقابل النون في «مسلمون»، ونقول: إن النون في جمع المذكر الســالم عوض من الحركة والتنوين في الاسم المفرد».(٦٤) ويبدو أن عدم كتابة نون التنوين في آخر الكلمة في العربية الفصحى مرتبط بفكرة أبي الأسود الدُؤلي لنقط الإعراب حيث كانت علامات فوقية أو تحتية فلم يضع لها رموزاً مستقلة منفصلة.

ونتيجة الخلط في السماع بين نون التنوين ونون الكلمة الأصلية، ظنَّ السامع أن نون التنوين هي نون أصليــة في مــبنى الكلمــة؛ بل إن الدكــتــور إبراهيم الســامرائي يذهب إلى أن التنوين غيَّرَ كثيراً من الأدوات، فكلمة «ما» أصبحت

بسبب التنوين «مَنْ»، وكذلك كلمة «لا» صارت «لن» إن التنوين ربما توهم فيه فظنوه نوناً كما في كلمة «تضامن»، إذ الأصل فيها «تضام» بالتنوين من الضم الذى يفيد الجمع. وعلى هذا الأساس نستطيع فهم «صلدم»... وقد أضيف التنوين إلى طائفة من الأدوات لفظاً لا خطاً، فأضاف إليها معاني جديدة أو قلْ اختصاصات جديدة، ومنها «ما» الموصولة التي أصبحت «مَنْ» وقيدت بالعاقل. ومن هذه الأدوات «إذا» التي أفادها التنوين شيئاً آخر، فصارت «إذاً» أو «إذن». ومن الأدوات «لا» التي أصبحت مع النون «لن»، وقيدت بمعنى خاص، وهو كونها لنفي المستقبل.[٦٥] ومن ثمَّ فالتنوين والتمييم من أسباب نشأة الفعل الرباعي والخماسي في العربية مثل «تضامن» و «صلدم». كما أنه أضاف دلالات جديدة للأدوات مثل « لن» و «إذاً » فضلاً عن أن من مظاهر دلالة التنوين التخصيص الدلالي.

ونأتي الآن إلى تقسيم القدامى للتنوين، فقسَّمَه ابن جنِّي إلى قسمين:

١ – الساكن: نحو «زيدُنْ – زيدَنْ – زيدِنْ».

٢ – المتحرك: وذلك في موضعين:

أ) عند التقاء الساكنين، نحو: هذا زيدُنِ العاقل.

ب) أن تلقى عليه حركة الهمزة المحذوفة للتخفيف، نحو «هذا زيدُنَ بوك»، و«شاهدتُ زيدَنَ باك»، و«مررتُ بزيدِن بيك»[٦٦].

ومما سبق نلحظ أن ابن جنِّي عُني بالجانب الصوتي للتنوين، وأدرك أن التنوين عبارة عن نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم، فإذا وليها متحرك بقيت على سكونها، وإذا وليها ساكن تحركت بالكسر، فاللغة تكره التقاء الساكنين، ثمَّ أضاف أن نون التنوين إذا وليها اسم مبدوء بهمزة، فإن الهمزة تحذف لثقلها في النطق، ثمَّ تُلقى حركة الهمزة على النون الساكنة، فتصبح متحركة بالفتح،

وحذف الهمزة شائع في الفصحى مع إلقاء حركتها على ما قبلها، مثل كلمة «الخبء» فتصير «الخبَ»، ومن ثمَّ فقد حدثت مرحلتان: الأولى: حذف الهمزة، والثانية تحريك نون التنوين الساكنة بالفتح، وكلّ هذا لميل اللغة إلى السهولة والتيسير في النطق.

ويقسم الزمخشري التنوين إلى خمسة أنواع «الدال على المكانة، في نحو: زيدٌ ورجلٌ، والفاصل بين المعرفة والنكرة، في نحو: صه ومه وإيه، والعِوض من المضاف إليه في: إذٍ وحينئذٍ، ومررت بكلٍّ قائماً. .والتنوين الغالي في نحو قول رؤبة:

وقاتم الأعماق خاوي المخترقن

ولا يلحق إلا القافية المقيدة» (٦٧) وتلك أربعة أنواع فقط، ولعلَّ النوع الخامس سقط من المخطوط أو الناسخ أو الطباعة. وقد ذكر ابن يعيش شارح المفصل أن أنواع التنوين خمسة، وهو العدد نفسه الذي ذكره الزمخشرى يضاف إليه تنوين المقابلة:

١ – أن يأتي للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف، وهو الدال على المكانة.
٢ – أن يكون دالاً على النكرة، ولا يكون في معرفة البتة.
٣ – تنوين العِوض.
٤ – تنوين الترنم: وهذا التنوين يستعمل في الشعر والقافية فقط.
٥– تنوين المقابلة: ويكون في جماعة المؤنث معادلاً للنون في المذكر(٦٨).

وأمّا الرضي فيقول: «وأنا لا أرى مانعاً من أن يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معاً، فرُبَّ حرف يفيد فائدتين، كالألف والواو في «مسلمان» و«مسلمون»، فنقول: التنوين في «رجل» يفيد التمكن و التنكير». (٦٩)

وأما النحاة العرب المحدثون فقد تباينت آراؤهم في تقسيمهم لأنواع التنوين، بيد أنهم يحذفون تنوين الترنم والتنوين الغالي، فالدكتور عباس حسن يحصر

أنواع التنوين في أربعــة أنواع: تنوين الأمكَنِيَّــة، وتنوين التنكيــر، وتنوين العِوَض، وتنوين المقابلة. (٧٠)

ويرفض من المحدثين الدكتور عبد الرحمن أيوب تنوين العوض، فيرى أنه افتراض من النحاة لا ضرورة له؛ فيقول «إن التنوين يأتي عندهم عند عدم وجود جملة تالية لكلمة «حينئذٍ» و «بعدئذٍ» وسواهما، أو عند عدم وجود اسم مضاف إليه بعد «كلّ» و«بعض». (٧١)

كما يرفض الدكتور أيوب أيضاً تنوين المقابلة، ويرى أنه بسبب أثر المنطق في عقول النحاة، فخرجوا عن طبيعة اللغة، «أمّا تنوين المقابلة فنرى أنه افتراض من النحاة، لا مبرر له إلا التفكير المنطقي الذي يقضي بأن يحتفظ جميع الأفراد المتشابهة بخواص أفراده، فلم يكن من المستساغ لديهم أن يكون جمع ما لا ينصرف منصرفاً، فافترضوا أن التنوين في جمع المؤنث السالم غير التنوين في الأسماء المنصرفة، ولكي يبعدوا هذا التناقض الظاهر لجؤوا إلى سلسلة من المقابلات...». (٧٢)

ومن هنا فالدكتور أيوب يُقرّ نوعين فقط من أنواع التنوين، وهما تنوين التمكين، وتنوين التنكير، ويرفض تنوين العوض وتنوين المقابلة، وإذا قارنا بين رأي الدكتور أيوب والسهيلي نجد أن السهيلي يرفض كلّ هذه التقسيمات للتنوين عند النحاة، ويرى أن للتنوين فائدة غير ما ذكروا، فيقول: «التنوين علامة للانفصال، وإشعار بأن الاسم غير مضاف إلى ما بعده ولا متصل به، وليس دخول التنوين في الأسماء علامة للتمكن، كما ظنه قوم». (٧٣)

ولأن اللغة السامية الأم ليس فيها أداة للتعريف محددة، فالأصل التنكير، ثمَّ ظهر بعد ذلك التعريف، ولا يوجد أمامنا موروث لغوي عن العربية قبل الإسلام سوى الأدب الجاهلي فقط، ولا شك أن العربية أقدم من ذلك، فكل هذا يعدّ سبباً في الخلط في التنوين، فوجوده في الأعلام التي هي من المعارف يمثل إشكالية

شائكة، وهنا نطرح سؤالاً هل العَلَم غير محدد؟ وهل مسألة التعريف والتنكير نسبية؟ ويذهب الدكتور رمضان عبد التواب إلى أن التنوين في الأعلام لتنكيرها كذلك، أنه إذا تحدد تعريف العلم تحديداً قاطعاً بالنداء، منع التنوين، كقولنا مثلاً: «يا محمدُ» و «يا عليُّ».(٧٤)

وإنني أميل إلى ما ذهب إليه ابن جنِّي في تقسيمه للتنوين إلى ساكن ومتحرك، وأراني مقتنعاً برأي السهيلي في دلالة التنوين، بيد أنني أرى أن التنوين أحياناً من خلال السياق يدل على التنكير، أو التعريف، فلا يمكن إغفال مسألة التعريف والتنكير في وظيفة التنوين، وأثره الصوتي والصرفي، فهو مختص بالاسم من دون الفعل.

وننتقل الآن إلى موقف الدراسات السامية المقارنة من التنوين في العربية الفصحى، وعلاقة التنوين بالتعريف والتنكير، ثمّ موقف اللغويين المحدثين من آراء القدامى في التنوين.

يرى الدكتور إبراهيم السامرائي أن القدامى تشابه عليهم التنوين، وابتعدوا عن الدقة في التفرقة بين التعريف والتنكير، معتمداً في رأيه على الدراسة المقارنة باللغات السامية، فيقول: «وأرى أن النحويين واللغويين القدامى لم يفلحوا في التفرقة بين المعرفة والنكرة، فقد أطلقوا هذه الفروق ولم يستطيعوا أن يتبينوها بدقة تامة. . والذي أريد من هذا أن التعريف باللام، وأن التنكير بالتنوين شيء واحد، والذي يعين في إثبات صحة هذه الدعوى ما نجده في اللغة الأكادية العتيقة كنصوص «حمورابي» من (التمييم) الذي يقابل التنوين، والتمييم في تلك النصوص لا يقيد الكلمة بالتنكير، فهو يدخل على الألفاظ عموماً، لا فرق بين معرفة ونكرة، كما أنه لا يوجد أداة للتعريف. . ومكان أداة التعريف هو آخر الاسم في كثير من اللغات السامية. . ونستطيع أن نخلص إلى القول إن التنوين أو التمييم – وهي أداة صوتية في آخر الكلمة – رُبَّما قصد بها التنبيه والإشارة، ثمَّ فقدت مكانها، فصارت «أل» في أول الكلمات للتعريف». (٧٥)

وفي ظنّي أن أداة التعريف «أل» وأداة التنكير «التنوين» هما من أدوات الربط الدلالي في الكلام، فلام التعريف تشير إلى ما سبق ذكره أحياناً، وأطلق عليها القدامى لام العهد، ففي تلك الحالة تخلع «أل» دلالة التعريف وتلبس دلالة الربط والإحالة إلى ما سبق، وكذلك دلالة التنوين في آخر الكلمة تشير إلى ما يلي ذِكْرُه وتربطه بالسابق عليها، وهنا يحدث لها أيضاً خَلْع الأدلة فهي ترتدي دلالة إضافية..، وهي الربط والإحالة، «والإحالة أو المرجعية نوع من ظاهرة الربط في اللغة.. وتتجه اتجاهين: أحدهما إلى ما سبق ذكره، والثاني إلى ما يلي، فأمّا ما سبق ذكره فإن الإحالة إليه تتم بضمير الإشارة «ذا».. الإحالة إلى ما يلي ذكره بالاسم الموصول والإشارة ونحوهما..». (٧٦)

ومن ثمَّ فالأداة لها وظيفة صوتية و صرفية ودلالية في آن واحد، فقد تفيد لام التعريف الدلالة إلى شيء قديم مذكور سابقا، وقد يفيد التنوين الدلالة إلى أمر جديد غير مذكور من قبل، يقول بوجراند: «ولاستعمال الأدوات دلالة في هذا المجال كما يفهم من المصطلحين: «أداة التعريف» و «أداة التنكير». فممّا ينسب إلى أداة التعريف أنها تتقدم العبارات الدالة على ما سبق ذكره، كما ينسب إلى أداة التنكير أنها تسبق ما لم يذكر من قبل.. إن التفريق التقليدي الذي يقول بالتقابل بين فكرتي الجديد = نكرة، والمذكور سابقاً = معرفة. وأوائل النصوص مواضع محتملة لأدوات التنكير». (٧٧)

وعندما وضع النحاة القدامى قواعد اللغة العربية الفصحى استنبطوا مسألة التعريف والتنكير من النصوص اللغوية، وجعلوا الشيوع والتحديد معياراً للحكم على الاسم، وعندما صادفهم أمر يخالف قياسه تأوّلوه، ويرى الدكتور محمود نحلة أن من يتتبع مصنفات القدامى «يستنبط محاور ثلاثة، يقوم عليها المعيار الدّلالي في الحكم على الكلمة بالتنكير أو التعريف، أولها: الشيوع / التعيين، وثانيها: علم المخاطب / المتكلم، وثالثها: الإشارة إلى خارج». (٧٨) وهنا نجد أن

الدكتور نحلة أضاف محورين اثنين إلى المحور الأول الذي ذكره القدامي، فالعلاقة بين المتكلم والسامع أساسية في تحديد دور التنوين في الكلام، فقد يدل التنوين أثناء الحوار بالاعتماد على شيء في العالم الخارجي على التعريف، ولا يجد السامع تعميماً في التنوين، ويمكن القول إن هذه المحاور تدخل في إطار نظرية السياق، ولو جعلناه معياراً في مسألة التنوين لكفانا كثيراً من التأويلات التي ذكرها النحاة. وهنا نشير إلى أنّ ثمَّة لغات ليس بها أداة للتعريف مثل التركية، كما أن اليونانية القديمة تخلو من أداة للتنكير، ومعروف أن اللاتينية والروسية ليس فيهما أداة للتعريف والتنكير، ومعرفة هذا الأمر من خلال السياق(٧٩).

ويذهب الدكتور حماسة عبد اللطيف إلى أن العنصر الدلالي يتحكم في العنصر الصوتي، فقد تكون الكلمة معرفة بأل أو بالإضافة لكنها تدل على التنكير، وهذا الأمر أطلق عليه القدامى الإضافة اللفظية، وتتمركز في المشتقات المضافة، «قد يكون في بعض الأسماء علامة التعريف ووسيلته، كأن تدخل عليه «أل» أو يكون مضافاً إلى معرفة، ولكنه مع ذلك يحكم عليه من حيث دلالته بأنه نكرة، ويترتب على ذلك أن يعامل معاملة النكرة في الجملة. وهنا يتحكم العنصر الدلالي في العنصر الصوتي المنطوق ويفرض نفسه عليه». (٨٠)

وقد فطن بعض اللغويين القدامى إلى أن كلّ اسم مبدوء بـ «أل» لا يدل على التعريف دائماً، لأن لام التعريف لها دلالات أخرى غير إفادة التعريف، كما أن التعريف حادث، فالاسم في الأصل نكرة، ثمَّ تدخل عليه أداة تفيده تعريفاً، إذن قد تكون الكلمة مبدوءة بلام التعريف وتدل على التنكير، وقد قسَّمَ ابن هشام «أل» إلى ثلاثة أوجه «أحدها: أن تكون اسماً موصولاً بمعنى «الذي» وفروعه، وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين.. والثاني: أن تكون حرف تعريف، وهي نوعان: عَهْدِية، وجنسية.. والثالث: أن تكون زائدة، وهي نوعان: لازمة وغير لازمة.. (٨١)

وقد أدرك سيبويه بحسه اللغوي الفذ أن لام التعريف لا تفيد أحيانا ومثل ذلك في ترك الألف واللام وبناء الجميع، قولهم: «عشرون درهما» إنما أرادوا «عشرين من الدراهم»، فاختصروا واستخفوا، ولم يكن دخول الألف واللام يُغيّر العشرين عن نكرته، فاستخفوا بترك ما لم يُحْتَجْ إليه». (٨٢)

واللغويون المحدثون يطرحون سؤالاً متعلقاً بالشيوع والتحديد في التعريف والتنكير، فهل لام التعريف في كلمة «الشمس» تفيد تعريفاً؟ وهل التنوين في آخر «شمس» يفيد تنكيراً؟ وهل هناك تطابق بين النصِّ والواقع الخارجي؟ يقول بوجراند: «لا يحسّ أحد بالصعوبة في إدراك التعريف بالنسبة إلى «الشمس» و«القمر» ولكن هذين غير متفردين في الواقع، كما تشهد اكتشافات الفلكيين.. ويمكن لما تقرر من العناصر بحكم العرف أن تعاد صياغة سياق موقفه ليصبح غير متفرد ما دام عالم النصّ لا يرتبط بتطابق مع العالم الخارجي المتعارف عليه». (٨٣)

وإذا كان القدامى يرون أن التنوين علامة على التنكير، فماذا نفعل في كلمة «رجل» إذا سُبقت بأداة نداء وصارت «يا رجلُ»، فكيف نفسر هذا الأمر؟ إن المنادى لا توجد في أوله أو آخره أداة تعريف، فمن أين اكتسب التعريف؟ أأداة النداء «يا» تدل على التعريف؟ ويبدو أن التعريف يتضح من خلال السياق، فهناك متكلم وسامع، وعالم خارجي محيط بهما، إذن الأداة هنا متضمنة في معنى الكلام، فهي غير ظاهرة لفظياً، بل تُفهم من المعنى، ومن ثمَّ فالقصد والخطاب في الكلام من علامات التعريف في اللغة بغض النظر عن الأداة التي حددها النحاة، يقول شارح المفصل في صنعة الإعراب «رجل نكرة في الأصل، وإنّما صار معرفة في النداء، وذلك أنك لمّا قصدت قصده، وأقبلت عليه صار معرفة باختصاصك إيّاه بالخطاب دون غيره. (٨٤)

ويتفق الدكتور حماسة عبد اللطيف مع ابن يعيش في عِلّة القصد والخطاب،

فيقول: «وهكذا نجد أن عنصر الدلالة يتحكم في مسألة التعريف والتنكير دون النظر إلى الصيغة التي يكون عليها الاسم، سواء أكان على صورة المعرفة أم على صورة النكرة، كما يكون في المنادى المعروف بالنكرة المقصودة، مثل «يا رجل» لرجل معين، وهو يصير معرفة بسبب القصد وإقبال المتكلم عليه». [٨٥]

ولا شك في أن ولوج الباحثين المحدثين في مسألة الدلالة والسياق لتحديد المعرفة من النكرة يرجع إلى عدم وضوح الرؤية لدى القدامى في هذه القضية، وهذا الغموض يمكن أن يكون سببه الأساسي تزامن مرحلتين أو أكثر من مراحل تغيّر اللغة، ويمكن أن نتصور أن التنوين مرَّ بالمراحل الآتية:

أولاً: في اللغة السامية الأم لم يكن هناك في أول الأمر استعمال لأداة معينة للدلالة على تعريف أو تنكير.

وثانياً: ظهور عدد من الأدوات والرموز الدالة على التعريف والتنكير، نحو التمييم الذي تحوَّل – كما يرى اللغويون المحدثون – إلى التنوين، والهاء في أول الكلمة، وكذلك لام التعريف التي تقلب في لهجة حمير إلى ميم، ويطلق على هذه الظاهرة اللهجية «الطُّمطمانية»؛ وهي التعريف بالميم بدلا من اللام، وبها ورد الحديث الشريف «ليس من امْبِرِّ امْصيامُ في امْسَفر»[٨٦] يريد: ليس من البر الصيام في السفر، وكذلك الفتحة الطويلة في أواخر الكلمة في السريانية ...

وثالثاً: عندما بدأت كل لغة تستقل بذاتها احتفظت العربية الفصحى بلام التعريف في أول الكلمة، والتنوين في آخر الكلمة، ويبدو أنهما كانا يدلان على التعريف والتنكير بالإنابة في فترة زمنية ما، ثمَّ حدث تخصيص دلالي، فدلّت اللام على التعريف غالباً، ودلت نون التنوين على التنكير غالباً، مع إمكان التبادل للدور الدلالي فيما بينهما، حيث إن هناك نصوصاً تشير إلى دلالة التنوين على التعريف.

ورابعاً: بسبب ثقل التنوين بدأت اللغة العربية تتخلص منه، ميلاً إلى السهولة

والتيسير في النطق، ولكن نزول القرآن بالعربية الفصحى حفظ لنا هذه الظاهرة في تلك المرحلة، وبقيت لنا ظواهر ما لا ينصرف، واسم لا النافية للجنس، والنداء، وغيرها.

ولأن لغتنا تفتقد إلى كثير من نصوصها، فقد روي عن أبي عمرو بن العلاء قوله (٨٧): «ما وصلكم من كلام العرب إلا أقلّه، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم غزير»، كما أن تاريخ العربية الفصحى لا يتجاوز قبل الإسلام مئة وخمسين سنة، وما قبل ذلك لا نعرف عنه شيئاً، كل هذا أدَّى إلى حالة الغموض في مسألة دور التنوين في العربية الفصحى، وقد اجتهد الباحثون في وضع معايير جديدة لفض بعض مغاليق هذه المسألة. يقول بوجراند: «أمّا التنكير فيعد من خصائص العناصر التي ليست لها مساحة معلومية نشطة». (٨٨)

وجلي أمامنا أن «بوجراند» يضع مقياساً لمسألة التعريف والتنكير، فيرى أن للتنكير خصائص دلالية، من أبرزها عدم وجود وضوح معرفي في ذهن المتلقي ومن قبله المتكلم، فالنشاط المعرفي بين المتحاورين معيار للتعريف والتنكير، ومن ثمَّ فهل التنوين في آخر الاسم ليس له مساحة معلومية نشطة؟ إن هذا الكلام يجعلنا بحاجة إلى إعادة استقراء تراثنا اللغوي لاستنباط النشاط المعرفي في دلالة الكلمة، والعلاقة بين الصوت ونشاطه الدلالي في ذهن المتكلم والسامع معاً، فكلام بوجراند نراه قريباً من رأي الدكتور حماسة ومن قبله ابن يعيش، ومن ثمَّ نطرح هذه الآراء أمام قول الشاعر الجاهلي النابغة :(٨٩).

فبتُ كأنّي ساورتني ضئيلة   من الرُّقش في أنيابها السُّمُّ ناقعُ

ومن اللغويين المحدثين من يرفض تقييد التنوين بالدلالة على التنكير، لأن القاعدة غير مطردة، حيث نجد الأعلام منونة، يقول الدكتور إبراهيم السامرائي: «ولو كان التنوين مقيداً بالتنكير لكان من العسير علينا فهم الأعلام التي تقبل هذا التنوين، وهذه الطائفة من الأعلام هي أكثر الأعلام في العربية، ومكان أداة التعريف هو آخر الاسم في كثير من اللغات السامية. .» (٩٠)

ونجد شاعراً في صدر الإسلام وهو حسّان بن ثابت ممن ظهروا قبل تقعيد النحو والصرف، استخدم في شعره التنوين للدلالة على التعريف في ذهن السامع، حيث استعمل اسم كان مؤخراً منوناً بالرفع فقال:

كأنَّ سبيئةً مِنْ بَيْتِ رأس يكون مزاجَها عسلٌ وماءُ (٩١)

وأمّا علاقة «رُبَّ» بالتنوين عند القدامى، فهم متفقون على اختصاصها بالاسم النكرة بعدها، وهذا الاسم يكون منوناً مجروراً، بل إنهم أطلقوا على الواو في قول امرئ القيس: «وليلٍ كموج البحر أرخى سدوله. .» مُسَمَّى واو رُبَّ، فهي بمعناها، وتعمل عملها في جرّ ما بعدها، وإذا صادف القدامى وقوع اسم معرفة بعد «رُبَّ» عدّوه نكرة، والأمثلة في ذلك كثيرة، يقول شيخ النحاة: ويقوّي أنَّ «مَنْ» نكرة، قول عمرو بن قميئة:

يا رُبَّ مَنْ يُبْغِضُ أذوادَنا رُحْنَ على بغضائِه واغتَدَيْنْ

و«رُبَّ» لا يكون ما بعدها إلا نكرة». (٩٢)

ومن خلال الشواهد الشعرية والنثرية نجد اضطراب القدامى في مسألة «رُبَّ» فأحياناً يأتي بعدها النكرة، وأحياناً يأتي بعدها معرفة، ويؤولونه بالنكرة، يقول أبو مِحْجَن الثقفي: (٩٣)

يا رُبَّ مِثلكِ في النساء غريرةٍ بيضاء قد مَتَّعْتُها بطلاق

ويقول جرير: (٩٤)

يا رُبَّ غابطنا لو كان يعرفكم لاقى مُباعدةً منكم وحِرْمانا

ويعلّق سيبويه على هذين البيتين فيقول: «فرُبَّ» لا يقع بعدها إلا نكرة، فذلك يدلك على أنَّ «غابطنا» و «مثلك» نكرة». (٩٥)

وإذا جعلنا العنصر الدلالي معياراً للحكم من خلال السياق اللغوي وسياق

الموقف الذي يحدده القصد بين المتكلم والسامع، أمكننا أن نجنّب أنفسنا هذا التأويل عند القدامى، كما أننا إذا أضفنا إلى ما سبق معيار النشاط المعرفي لـ «رُبّ» وما بعدها في الكلام، استطعنا أن نذهب إلى أن «رُبَّ» قد يأتي بعدها اسم نكرة أو معرفة، بدون التقيد بدلالة اللام قسراً على التعريف، ودلالة التنوين على التنكير، فهذه المعايير التي ذكرها كلّ من الدكاترة (محمود نحلة – حماسة عبد اللطيف – دي بوجراند – وإبراهيم السامرائي وغيرهم) تساعد في تحديد وظيفة التنوين في الكلام، ومن قبلهم آراء سيبويه والسُّهيلي وابن جنِّي في التنوين.

وثمَّة احتمال نطرحه في مسألة «رُبَّ» وعلاقتها بالاسم المنون بعدها، فقد يكون ما بعد «رُبَّ» ركاماً لغوياً، حيث كانت تستعمل بشكل نسبي في مرحلة ما فيأتي بعدها الاسم المنون وغير المنون، وفي تلك المرحلة لم تكن تختص بالدخول على الاسم النكرة، ولكنها أيضاً تدخل على الاسم المعرفة، مثل «رُبَّه رجلا» و«رُبَّ سعاد»، ثمَّ حدث أن غلب عليها اختصاصها بالدخول على الاسم النكرة المنعوت في أول الكلام، وبقيت الأمثلة المعرفة متزامنة مع النكرة، بل إننا نجد رأياً في «رُبَّ» يقول: «وأجاز الكسائي أن تكون «رُبَّ» اسماً مبتدأ، وأيَّده في هذا الرأي ابن الطراوة». [٩٦] وإعراب الكسائي هذا مبني على أن «رُبَّ» اسم عند الكوفيين.

كما أنه يحتمل أن تكون بعض القبائل تخصّ «رُبَّ» بالدخول على الاسم المنون بالجر، وهناك قبائل أخرى كانت تستعمل «رُبَّ» مقترنة باسم معرفة، وعندما جمع النحاة واللغويون اللغة من البادية وأفواه الأعراب الفصحاء، لم يفطنوا إلى أن هذا الاختلاف سببه اختلاف اللهجات العربية في الاستخدام، ومن ثمَّ أُشكل على القدامى. فلا يوجد لدينا أطلس لغوي كامل ودقيق لكل قبائل الجزيرة العربية قديماً أو حديثاً، كما أن البحث والتنقيب في حفريات شبه الجزيرة العربية بحاجة إلى مزيد من الدراسة والبحث، لنحلَّ كثيراً من الأمور الشائكة

الصعبة في تفسيرها. ولا نستطيع أن نحمّل القدامى فوق طاقتهم فما وصلوا إليه من نتائج في البحث أمر جليل لا ينكره إلا جاهل أو حاقد، فلكلّ شيء إذا ما تمَّ نقصان.

وإذا قمنا بدراسات مقارنة باللغات السامية أمكننا فهم قضايا كثيرة وتحليلها في لغتنا الفصحى، ويذهب برجشتراسر إلى «أن أكثر ضلالات النحويين واللغويين القدماء نشأ من جهلهم باللغات السامية»(٩٧)، فتذهب الدراسات المقارنة إلى أن التنوين كان في الأصل تمييماً، وكان يدل على التنكير في الأصل، ثمَّ صار التنوين يدل على التعريف والتنكير، ثمَّ غلب عليه الدلالة على التنكير، «لم تكن اللغات السامية على ما يبدو تستخدم في الأصل رمزاً أو أداة بعينها للتعريف. وقد حافظت الأكادية والحبشية على ذلك الأمر.. . وفي اللغة العربية الجنوبية توجد النون (ϟ) وفي الآرامية الألف الممدودة (ـا) اللتان توضعان في آخر الاسم المعرّف. . أمّا التنكير فله في العربية الشمالية والجنوبية أداة معينة، تلك هي الميم (ᛞ) في الجنوبية وقد تحولت هذه الميم إلى نون في العربية الشمالية، فأصبح في الجنوبية التمييم، وفي الشمالية التنوين». (٩٨)

وتلكم هي الأفكار التي حاولت مناقشتها بحثاً عن حلول لها عند القدامى والمحدثين، فالتنوين من الأمور الشائكة في العربية الفصحى، ويحتاج إلى وضع معايير جديدة للحكم عليه من حيث الوظيفة الصرفية في بنية الكلمة، فهل يفيد تعريفاً أو تنكيراً؟ وموقف القدامى والمحدثين من ذلك، وأثر التنوين في فهم معنى الكلمة وتحليلها ثم معنى الجملة، وعلاقته بالربط والإحالة في نحو الجملة، وهل يمكن أن يكون التنوين وسيلة إجرائية في نحو النص؟ إنَّ للتنوين مهمة صوتية وصرفية وتركيبية ودلالية في الكلام، وهو من خصائص لغتنا الفصحى، فقمين بنا أن نوليه اهتماماً كبيراً لنبرز مزايا اللغة الفصحى عن غيرها، وغير خفي أهمية الجانب الصوتي والصرفي في المعنى.

الفصل الثالث
التنويـن والتركيب

الدراسة التركيبية في اللغة العربية لها عدة غايات، منها معرفة الصواب والخطأ في ضبط أواخر الكلمات، ومعرفة أسرار التركيب اللغوي، والتمايز بين التراكيب، واستكناه أسرارها، وذلك بدراسة العلاقات بين الكلمات داخل الجملة، ثمَّ العلاقة بين الجمل داخل العبارة، ثمَّ العلاقة بين الفقرات داخل النصّ، وثمَّة وسائل للترابط بين أجزاء الجملة والنصّ وأثر ذلك في المعنى، ويطلق عليها الدكتور سعد مصلوح مصطلح السَّبك والحبك، وهو ما يجعل السياق مترابطاً، وتقوم وسائل الترابط على السياق، يقول عبد القاهر الجرجاني: «واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه شك: أنْ لا نظم في الكَلِم ولا ترتيب، حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك».[(٩٩)]

وللتنوين علاقة واضحة بكثير من القضايا التركيبية مثل مسوغات الابتداء بالنكرة، والحال وصاحبها، واسم لا النافية للجنس، وما لا ينصرف، والصفة، والمشتقات وغير ذلك. بيد أن النحاة القدامى شغلوا أنفسهم بمسألة التعريف والتنكير، بعد أن وضعوا لها أدوات تدل عليها، ولأن هذه المعايير غير دقيقة، وبعيدة عن غاية النحو التي ذكرتها، فكثرت التأويلات والشذوذ في كتب النحو واللغة.

وفي هذا الفصل أتناول صلة التنوين بالقضايا التركيبية التي أثارت جدلاً بين النحاة، محاولاً طرح بعض الأفكار في هذا الموضوع، بادئاً بالمرفوعات، ثمَّ المنصوبات، ثمَّ المجرورات، ثمَّ التوابع والمشتقات ,وذلك أملا في فضّ بعض مغاليقها.

وقد خرج النحاة القدامى من دراسة الفائدة الدلالية للكلام إذا كان مبدوءاً باسم وصفوه بالنكرة، وعلاقة هذا الاسم بما يليه، ومسألة تعلُّق كل منهما بالآخر، وفك هذا البناء لإعادة بنائه وتركيبه دلالياً؛ لكنهم استفرغوا جهدهم في مسألة جواز الابتداء بالنكرة، بعد أن وضعوا قاعدة تقول: يجب أن يكون المبتدأ معرفة، وقالوا: إن التنوين في آخر الاسم علامة على التنكير والتمكين، وأوصل بعضهم مسوغات الابتداء بالنكرة إلى ثلاثين مسوغاً ونيِّف، وجعلها ابن هشام عشر حالات، وفي رأيي أن العربية الفصحى تقبل الابتداء باسم خالٍ من لام التعريف في أوله، مختومٍ بتنوين في آخره، فليس من المعقول أن تصل حالات الشذوذ عن القاعدة إلى أكثر من ثلاثين حالة، وكما ذكرت من قبل أن سبب ذلك هو معاييرهم للمبتدأ، ومفهومهم للنكرة والمعرفة، ونحاول فيما يلي مناقشة بعض هذه المسوغات عند ابن هشام وغيره من النحاة.

يذكر ابن هشام [١٠٠] عن مسوّغات الابتداء بالنكرة «أن تكون موصوفة لفظاً أو تقديراً أو معنى، نحو «ولعبدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مشرك». [١٠١] وإذا أنعمنا النظر في هذا المثال نجد أن السياق يقتضي وجود الصفة بعد الموصوف ليصل المعنى المنشود، ولو قيل: «العبدُ خيرٌ» من حيث القاعدة النحوية فالكلام صحيح، ولكنَّ المعنى المقصود غير مستقيم، ومن ثمَّ كان جديراً بالنحاة أن يدرسوا وظيفة التنوين في آخر كلمة «عبد»، وفائدة اللام المفتوحة فيها، والدلالة الإضافية التي زادتها الصفة «مؤمن»، فالصفة هنا لم تأتِ للقيام بدور مسوغ الابتداء بالنكرة، ولكن لها غاية أخرى منها تحديد عقيدة العبد، ومنزلته الإيمانية، ثمَّ مقارنة هذا العبد المؤمن بنقيضه المشرك، كما أن كلمة «عبد» لم تذكر قبل «مشرك» وذلك للإيجاز، وللعلم بها من سياق الكلام، فكان يقتضي أن يقول «ولعبد مؤمن خير من عبد مشرك»، ومن فوائد التنوين هنا استقلال كلمة «عبد» وعدم إضافتها إلى ما بعدها، كما قال السهيلي، فالمعنى في هذه الجملة لا يستقيم بدون الصفة، وقد

قيل: إن زيادة المبنى تؤدى إلى زيادة المعنى[١٠٢]، فدراسة ما أسماه القدامى الابتداء بالنكرة ينبغي أن تكون لفهمه وتجليته وكشفه لمعرفة قيمته داخل الجمل.

ويرى ابن هشام في مسوغات الابتداء بالنكرة «أن تكون عاملة: إمّا رفعاً نحو «قائمٌ الزيدان» أو نصباً «أمرٌ بمعروفٍ صدقة» إذ الظرف منصوب المحل بالمصدر والوصف، أو جراً «خمسُ صلواتٍ كتبهُنَّ الله»..[١٠٣]، ويرى الكوفيون أن كلمة «قائم» فعل، لأنها تعمل عمله، فترفع فاعلاً، وتنصب مفعولاً لفظاً أو محلاً، فلسنا بحاجة إلى وضع شرط العمل، كما نلحظ أن الاسم النكرة متعلق بما بعده أو بما قبله، وهذه ليست مسوغات – في رأيي – بل هي علاقات وقرائن متنوعة تكشف ثراء المعنى النحوي في بناء الجملة العربية، وهذا نلحظه جلياً في عِلّة وجود التنوين في كلمة «أمر»، فالسياق يتطلب انفصالها عمّا بعدها، وإعمالها فيما بعدها، وعندما حذف التنوين من كلمة «خمس» أضيفت إلى ما بعدها، وقد قيل إن المضاف إليه يقوم مقام التنوين.[١٠٤]

ومن هذه المسوغات العطف بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه مِمّا يسوغ الابتداء به، نحو «طاعةٌ وقولٌ معروفٌ»[١٠٥]. وإقحام النحاة الفكر المنطقي سبب جوهري في هذا المسوغ، ولو أنهم أَوْلَوْا المعنى النحوي اهتمامهم الأساسي لقالوا: إن كلمة «طاعة» مرتبطة بالآية التي قبلها، وهي عبارة «أولى لهم»، فالسياق ليتضح نقول: «أولى لهم طاعة وقول معروف» إذن فإعراب «طاعة» خبر للمبتدأ «أولى»، وأمّا المعطوف «قول معروف» فيتطلبه السياق اللغوي وسياق الموقف في الآيات، إذ الذين في قلوبهم مرض أولى بهم عند نزول أمر الله بالقتال في سبيله أن يقولوا: طاعة لله، ثمَّ يقولوا قولاً معروفاً، وجعل الله الطاعة هنا مقدمة على القول المعروف لأهميتها في سياق الحال، ونجد ترابطاً بين الآية رقم (٢١) وما قبلها (٢٠)، فلا يمكن هنا إنكار أثر سياق الكلام اللغوي، وسياق الموقف المشارك له على العناصر النحوية من حيث التنكير والتعريف، فلكل سياق

ما يتلاءم معه من عناصر تركيبية، ولا نستطيع أن نغفل أثر التنوين في كلمة «طاعة» التي هي خبر، وأثر الجانب الصوتي لهذا الموقف الإخباري، فالمطلوب أولاً «طاعة» أي تسليم وإذعان لأوامر الله، ففي الكلام دور لتنوين الخبر «طاعة» وليس من المقبول اجتزاء كلمة «طاعة» ثمَّ الحكم عليها بجواز الابتداء بها أم لا، ومُسوِّغ ذلك، ومن ثمَّ يقوم العنصر الصوتي للتنوين في كلمة «طاعة» بدور دلالي كبير يكشف ويرشد إلى تفسير الجملة بشكل صحيح، فثمَّة اختيار مقصود للتشكيل الصوتي في كلمة «طاعة»، كما أن تنغيمها يعد قرينة صوتية تكشف دلالتها. ومن ثمَّ ربط الجانب الصوتي بالجانب الصرفي والتركيبي ثمَّ أثر ذلك في جلاء الدلالة.

ويذكر ابن هشام: «أن تكون عامة: إمّا بذاتها كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام، أو بغيرها، نحو «ما رجلٌ في الدار» و «هل رجلٌ في الدار؟» و ﴿أإلهٌ مع الله﴾(١٠٦). ولو درسنا الجملة من حيث الإفادة التي أضافتها أداة النفي أو الاستفهام في الكلام لكان خيراً لنا، فإذا قلنا «رجل في الدار» فيفهم السامع أن هناك رجلاً لا امرأة موجوداً في الدار لا في الشارع أو الحديقة، وهذا إخبار عن معلومة، فعند إضافة أداة النفي «ما» فيتحول الكلام إلى الضد، وإذا وضعنا أداة الاستفهام الهمزة، تحوَّل الكلام إلى السؤال، فهذه الأدوات غيَّرت الأسلوب من الخبري إلى الإنشائي، لغرض دلالي معين، كما أن للعنصر الصوتي دوراً مهماً، فإن تنغيم ونبر جملة «رجل في الدار» يختلف عن جملة «ما رجل في الدار» وجملة «أرجل في الدار؟»، فكلاهما يعدان من القرائن اللفظية في تحديد دلالة الجملة، وللتنوين دور كبير في التنغيم والنبر في الكلام، فضلاً عن دوره في مسألة «المَفْصِل» أو الفَصْل والانفصال عند السهيلي.

وقد يقوم التنوين في آخر الاسم مقام لام التعريف في أوله، ويؤيد هذا الكلام أن سيبويه وضع مبحثاً في كتابه بعنوان «هذا باب من النكرة يجري مجْرى ما

فيه الألف واللام من المصادر والأسماء، يقول شيخ النحاة سيبويه: «وذلك قولك: سلامٌ عليك ولَبَّيْك، وخيرٌ بين يديك، وويلٌ لك، و ويحٌ لك، وويسٌ لك، وويلةٌ لك، وخيرٌ لك ... ﴿طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ﴾(١٠٧) يدلك رفعها رَفْعُ ﴿وَحُسْنُ مَآبٍ﴾ وأمّا قوله تعالى جَدّه ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾(١٠٨) و ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾(١٠٩)، فإنه لا ينبغي أنْ تقول: إنهّ دعاء ههنا؛ لأنَّ الكلام بذلك قبيح، واللفظ به قبيح؛ ولكنَّ العباد إنَّما كُلِّموا بكلامهم، وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون». (١١٠) فالنحاة يرون أن المسوغ هنا مجيء الاسم النكرة بمعنى الدعاء، على حين يرفض سيبويه هذا المبرر، ويصفه بالقبح ثمّ ذكر أن اللغة الفصحى تقبل ذلك، فالله يخاطب العرب بكلامهم وفهمهم له، فقد تكون مثل هذه الألفاظ المنونة من بقايا مرحلة كان التنوين فيها يقوم مقام أداة التعريف، وعلى ذلك ورد الاستعمال القرآني. ومن ثمَّ ورد في البحر المحيط في قوله تعالى ﴿قَالَ سَلَٰمٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّيٓ إِنَّهُۥ كَانَ بِى حَفِيًّا﴾(١١١) قراءة الجماعة بالرفع، والرفع على الابتداء، وجاز الابتداء بالنكرة». (١١٢)

ولكنَّ الدكتور تمام حسّان يذهب بتنكير وتنوين كلمة «ويل» مذهباً أسلوبياً، فيراه من وسائل أسلوب التعميم في اللغة العربية، في قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ﴾(١١٣)، فيقول: «لم يقلْ الويل لهم، ولو قالها لخفف وقع الويل بما تفيده الألف واللام من تعيين ويل خاصّ أو جنس لا يتحقق إلا من خلال أفراده، أمّا مع حذفها فإن كلّ ويل من كلّ نوع صالح أن يكون مقصوداً للآية، وهذه وظيفة من وظائف التعميم». (١١٤)

وذكر ابن هشام «أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة، نحو «شجرةٌ سجدت» و «بقرةٌ تكلَّمت». (١١٥) وواضح أن هذه الأمثلة مصنوعة، فخوارق العادة من معجزات النبوة، أمّا اللغة فهي ظاهرة اجتماعية تعبر عن أغراض الناس الطبيعية «إن النحو العربي موضوع لتحليل الشاهد والمثال.

والشواهد النحوية أو الجمل المجتزأة أو المصنوعة أحياناً هي موضوع الدراسة فيه؛ بل إنَّ قدراً لا بأس به من شواهده أخبار آحاد، أو بقايا لهجات عربية قديمة اختلط بعضها ببعض، فأدخلت الضيم على القواعد، ووسعت دائرة الشذوذ والجواز، أوهي مصنوعة صنعاً للتمثيل أو للتدريب».(١١٦)

ومن المعروف عند النحاة القدامى أن النكرة هي الأصل، ثمَّ يدخل عليها التعريف، يقول سيبويه: «واعلم أن النكرة أخفُّ عليهم من المعرفة، وهي أشدّ تمكناً، لأن النكرة أول، ثم يدخل عليها ما تُعَرَّف به. فمن ثمَّ أكثر الكلام ينصرف في النكرة».(١١٧) وليت النحاة عملوا بهذه المقولة الرائعة حقًّا، فالتنوين يلحق آخر الاسم المنون، على حين المعرف بأل لا ينون، فإضافة لام التعريف في أول الاسم مرحلة لاحقة للتنوين.

ويرى الدكتور أحمد عفيفي أن مسوغات الابتداء بالنكرة يمكن أن تسمَّى بالعنصر المحايد بين التعريف والتنكير، أي مرحلة متوسطة بينهما، وهذا المحايد إذا قنعنا به في اللغة حلَّ لنا مشاكل خلافية كثيرة عند النحاة، واللغة تجيز ذلك «وعلى هذا يكون العنصر المحايد بين التعريف والتنكير هو الاسم الذي لا يكون التعريف فيه حتماً، لأن أصله نكرة، ولم يدخل عليه ما يعرّفه، بل دخل عليه ما يجعله وسطاً بين التعريف والتنكير من ناحيتين: في المعنى، وفي الوظيفة»(١١٨).

ولا تزال المشكلة المزمنة في قياس النحو العربي مسألة التعريف والتنكير، والضوابط التي وضعوها لها إذ جعلوا الحال نكرة، وصاحبها معرفة، وعندما صادفهم شيء عكس ما قالوه تأوَّلوه، بغض النظر عن العنصر الدلالي، ودور السياق اللغوي وسياق الحال، فضلاً عن طبيعة اللغة. يقول ابن هشام: «فإنْ وردت بلفظ المعرفة أوِّلت بنكرة»(١١٩) ويقول ابن السراج عن شرط النحاة للحال «ولا تكون الحال إلا نكرة» (١٢٠) وإذا جاء الحال معرفة عدّوه قبيحاً، يقول سيبويه: «لو قلت ضربته القائمَ، تريد «قائماً» كان قبيحاً». (١٢١)

وأمّا صاحب الحال الذي وضعوا له شرط التعريف، فيقول عن تنكيره ابن يعيش: «وتَنكير ذي الحال قبيح، وهو جائز مع قبحه، لو قلت: جاء رجلٌ ضاحكاً، لقبح مع جوازه». (١٢٢) ولا شك أننا لسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة، كما قال أبو حيان الأندلسي، حيث ورد في نصّ حديث شريف مجيء ذي الحال نكرة «وصلَّى وراءَهُ رجالٌ قياماً»(١٢٣) فهذا النصّ النبوي، وهناك نصوص شعرية ونثرية أخرى ورد فيها مجيء ذي الحال نكرة، فكيف يصفه النحاة بالقبح؟ فمن مصادر استقراء القاعدة النحوية الحديث النبوي والشعر العربي، فالمعنى مستقيم في الكلام، وقد يقوم التنوين في كلمة «رجال» في الحديث مقام أداة التعريف، كما أن صاحب الحال جاء بصيغة الجمع الذي يفيد الكثرة، وهذا الجمع وضح نوع الجنس الذي شارك وهم رجال، فللتنوين هنا وظيفة صوتية في جلاء المعنى، وهي انفصال صاحب الحال عما بعده، كما أن التنوين يشير إلى ما بعده وهو الحال «قياماً» فضلاً عن فائدة الربط في أجزاء الكلام، فصاحب الحال متعلق بضمير الهاء في كلمة «وراءه» كما أن تنغيم ونبر صاحب الحال في هذا الحديث يوضح المعنى في ذهن السامع.

وهذا دليل يعضد فكرة أنَّ التنوين في أحايين كثيرة يقوم مقام لام التعريف، وأن النصوص التي ورد فيها التنوين يقوم بهذا الدور تمثل مرحلة قديمة في اللغة الفصحى، فيقول ابن يعيش: «كرهوا أن تضاف المعرفة في اللفظ إلى نكرة، إذا كان في ذلك تناقض في الظاهر، مع أنه مخالف لسائر أبواب العربية، وتقول: مررت بالرجل الحسنِ الوَجْهَ، بنصب الوجه، قال سيبويه: وهي عربية جيدة، تنصبه مع الألف واللام كما كنت تنصبه مع التنوين إذا قلت: حَسَنٌ الوجه، لأنَّ الألف واللام بدل من التنوين». (١٢٤)

ويقول الشاعر عمر بن أبي ربيعة:

وقد تَنَقَّبْنَ بالحرِيرِ وأبْدَيْـــ ـــنَ عيوناً حُورَ المدامعِ نُجْلا

إذا اعتبرنا «حور المدامع» صفة لـ «عيونا» فإن التنوين هنا يقوم مقام لام التعريف، وأمّا إذا جعلنا «حور المدامع» حالا، وصاحب الحال «عيونا» فإن تنوين ذي الحال يقوم مقام لام التعريف، على شرط النحاة بأن يكون صاحب الحال معرفة، أو جواز مجيئه نكرة، وكذلك جواز مجيء الحال معرفاً بالإضافة، وفي ظنّي أولى بنا أن نناقش قضية الحال وصاحبها من منظور دلالي، وندع مسألة التعريف والتنكير، فما دام الكلام مستقيماً ومتماسكاً وتتوافر فيه ضوابط السبك والحبك، فقمين بنا أن نقوم بفك البناء اللغوي لإعادة بنائه دلالياً. وثمَّة قضية جوهرية تحتاج إلى اهتمام كبير من الدارسين، فهي تغيب عن كثير منهم «وهي أنَّ النحو العربي ليس هو اللغة العربية، وأن فرق ما بينهما هو الفرق بين ظاهرة موضوعة للدراسة وعلم يحاول به العلماء دراسة الظاهرة والكشف عن قوانينها بإعمال مناهج ومقولات علمية معينة». (١٢٥) ومن هنا فمعيار التعريف والتنكير في الحال وصاحبها أفقد اللغة كثيراً من دورها الدلالي.

وهذا مثال نناقش فيه دور التنوين في الاستثناء، وهل يقوم مقام لام التعريف؟ وهل لام التعريف تفيد هنا تعريفاً؟ وأين السياق اللغوي وسياق الموقف والعنصر الدلالي في الحكم على هذه الأمور؟ فقد وضع النحاة حداً للمعرفة ألا وهو التحديد والتعيين من دون سائر أمته، وقسَّموا المعرفة إلى أنواع، منها المعرف بأل، يقول سيبويه: «وذلك قولك: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ» و«ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٍ»، و «ما رأيتُ أحداً إلا زيداً»، جعلت المستثنى بدلاً من الأول ... ومن ذلك قولك: «ما أتاني القومُ إلا عمرو»، و «ما فيها القومُ إلا زيد» و«ليس فيها القومُ إلا أخوك»، و«ما مررتُ بالقوم إلا أخيك»، فالقوم ههنا بمنزلة «أحد». (١٢٦) ويبدو أن سيبويه يرى أن «القوم» تتساوى مع «أحد» من حيث الدلالة على التعميم، فالمقياس عنده من خلال العنصر الدلالي، وليس من منطلق وجود لام التعريف في أول «القوم» أو التنوين في آخر «أحد»، وقد أجاز إبدال العَلَم «عمرو» مرة من

«القوم» ومرة من «أحد»، ولم يشغل نفسه بكون كلمة «أحد» نكرة أم معرفة، ومن ثمَّ يمكن دراسة الكلام بمعيار آخر يثري دلالته، ويكشف عن خصائصه، والتمايز التركيبي له، وعناصر التماسك السياقي، وذلك بإعادة النظر فيما قاله القدامى فنكمل ما فاتهم من ملاحظات في الظاهرة المدروسة.

ومن المعروف لدى النحاة أن المُعَرَّفَ بأل لا يضاف وكذلك المُنَوَّن، ومن الممكن في العربية الفصحى أن نعامل الاسم المعرف بأل على أنه نكرة، والعكس في المنون، وذلك من خلال العنصر الدلالي والسياق.

وقد قَسَّمَ النحاة اسم لا النافية للجنس إلى ثلاثة أنواع: مفرد؛ ويكون مبنياً، نحو «لا رجلَ في الدار»، ومضاف؛ ويكون منصوباً نحو: «لا طالبَ علمٍ في الدار»، وشبيه بالمضاف؛ ويكون منصوباً منوناً، نحو: «لا فاهماً درسه في الدار». وأمّا بالنسبة للعلل التي ذكروها في البناء أو النصب فإنني أختلف معها، وأرى أن السبب هو تخلص اللغة من التنوين في هذه الظاهرة، بسبب ثقل التنوين، وكثرة استعمالهم له في الكلام؛ لأن اللغة بطبيعتها تميل إلى السهولة والتيسير في النطق على ألسنة الناطقين بها.

وأمّا بالنسبة للشبيه بالمضاف فلِمَ بقي فيه التنوين؟ أقول: نحن أمام حالتين، أولاهما تخلصت من التنوين، وثانيتهما لم تتخلص منه، والسبب أن ما بقي من الشبيه بالمضاف لعلّة قيامه مقام الفعل في عمله فيما بعده، وإذا حذف منه التنوين اختلط مع المضاف، وقد تكون هذه الحالة ركاماً لغوياً تشير إلى ما سبق في اللغة.

ونصل الآن إلى موضوع أثار جدلاً بين القدامى والمحدثين، وهو ما لا ينصرف فهو ممنوع من التنوين إلا في الضرورة، كما أنه يُجَرُّ بالفتحة، ومعروف أن القدامى يرون علَّة منع الصرف إمّا أن تكون واحدة أو اثنتين، فذكروا العلمية والتأنيث، والعجمة، وصيغة منتهى الجموع، والتركيب المزجى، ووزن الفعل،

وزيادة ألف ونون في آخر الكلمة ... ولكنَّ إمام النحاة سيبويه ركز على مسألة الثقل في مبنى الكلمة، فيرى أن من أسباب المنع من الصرف الثقل في المبنى، وكون مبنى الكلمة ليس أصلاً في العربية الفصحى، فينتج عنه أيضاً الثقل، وكذلك إذا لم يكن مبنى الكلمة متمكناً في بناء الأسماء [١٢٧]، أي قريب من مبنى الفعل، والفعل أثقل من الاسم، والتنوين ثقل في آخر الاسم، فيتم التخلص منه لثقلين، ثقل المبنى، وثقل التنوين، واللغة تميل إلى السهولة والتيسير في النطق، فتتخلص منه ثمَّ تتخلص من الكسرة لثقلها، بالانتقال إلى الفتحة فهي أخفُّ الحركات. وفي رأيي أن تفسير سيبويه يقوم على التحليل الصوتي لبنية الكلمة، وهذا ما نميل إليه.

ومن اللغويين المحدثين مَنْ يعترض على علل القدامى فيما لا ينصرف، ويرى أنها بحاجة إلى البحث والتحقيق؛ لأن كثيراً منها موضع خلاف، فيقول: «إنهم ينونون «ساجدة»، و«زاهدة»، و «ساهرة»، وهي نعوت، ولكنهم يجردونها عن التنوين إنْ نُقلت إلى العَلَمية جرياً مع القاعدة، وهي توافر العلّتين (العلمية والتأنيث). وإنهم ينونون «وردة» و «رملة» وهما اسمان، وإنهم يجردونها من التنوين نقلاً للعلمية، وتوافر العلّتين». [١٢٨] ويرى الدكتور السامرائي أن سبب المنع من الصرف يعود إلى مبنى الكلمة والجانب الصوتي فيها، «وعندي أن مسألة المنع من الصرف مسألة راجعة إلى صورة الكلمة والناحية الموسيقية فيها، والدليل على أنك تصرف غير المنصرف وتنونه في الشعر؛ ولكنهم قالوا للضرورة، ومعنى هذا لمّا توافرت الناحية الموسيقية في وزن الشعر، فقد حرصوا على استكمال هذه الكلمات التي لا تنوّن». [١٢٩].

ولا شك في أنَّ معظم ألفاظ اللغة العربية مصروف، وعدد قليل منها غير مصروف، واللغة في تَغَيُّرها تتجه نحو السهولة والتيسير، فتترك الأصوات الثقيلة في النطق، وتستبدلها فتأخذ الأصوات الخفيفة، سواء في الصوامت أو

الصـوائت، وكـمـا ذكـرت أن فـي التنوين ثقـلا على اللسـان، لذا تميل اللغـة إلى التخلص منه، ومن الكسرة، بأن تنحو إلى الفتحة، ومن ثمَّ نجد كلمات ممنوعة من الصرف، مثل عائشة، وحضرموت، وأحمد، وطلحة، ومساجد. .«تميل اللغة في تطورها نحو السهولة واليسير، فتحاول التخلص من الأصوات العسيرة، وتستبدل بها أصواتاً أخرى، لا تتطلب مجهوداً عضلياً كبيراً، كما أنها تحاول أن تتفادى تلك التفريعات المعقدة، والأنظمة المختلفة للظاهرة الواحدة».(١٣٠)

ولم يُكْتَبْ لظاهرة المنع من الصرف في العربية الشيوع والانتشار في باقي ألفاظ اللغة، بسبب نزول القرآن الكريم الذي حافظ على بقائها بهذا الشكل، ولولا ذلك لتخلصت اللغة من التنوين مثلما نرى في اللهجات العامية المعاصرة، فلا نجد التنوين في أواخر الكلمات في حالة الوصل أو الوقف، وذلك استخفافاً. ومن الأدلة التي أطرحها للدلالة على أن عِلَّة المنع من الصرف هو طلب الاستخفاف أنَّ الاسم إذا كان مبناه قليلاً قَبِلَ التنوين، على حين إذا كان مبناه كثيراً فإنه يلقي التنوين استخفافاً، يقول سيبويه: «كلّ مذكر سُمّي بثلاثة أحرف ليس فيه حرف التأنيث فهو مصروف كائناً ما كان، أعجمياً أو عربياً، أو مؤنثاً، إلا «فُعَل» مشتقاً من الفعل، أو يكون في أوله زيادة ... فاحتمل التنوين لخفته ولتمكنه في الكلام»(١٣١).

ومن الأمثلة التي تؤيد فكرة أن التخلص من التنوين هو الاستثقال في مبنى الكلمة وفي التنوين معاً، «وأمَّا يزيد فإنّك لمّا جعلته اسماً في حال يستثقل فيها التنوين استثقل فيه ما كان استثقل فيه قبل أن يكون اسماً. .إلا أنك استثقلت فيها التنوين كما استثقلت في الأسماء التي شبهتها بها نحو: إثمد وإصبع».(١٣٢)
والأمثلة التي تؤيد فكرة الثقل كثيرة، منها العلم المركب تركيباً مزجياً، مثل «مَعْدِ يكَرِب»، وواضح اجتماع ثقيلين، أولهما: ضمُّ اسمين في اسم واحد، وثانيهما:

ثقل التنوين، فتخلصت اللغة من الثقيل الثاني، وأتبعته بالتخلص من الكسرة في حالة الجر بإنابة الفتحة محلها، يقول سيبويه: «ليس شيء يجتمع من شيئين فَيُجْعَل اسماً سُمِّي به واحد إلا لم يصرف، وإنَّما استثقلوا صرف هذا؛ لأنَّه ليس أصل بناء الأسماء».[١٣٣] وليت النحاة الذين جاءوا بعده فطنوا إلى هذه العلل العلمية الدقيقة، فما لا ينصرف عِلّته ثقل المبنى.

وإذا نظرنا في القراءات القرآنية نجد الممنوع من الصرف موضع اختلاف بين أصحاب القراءات، فمنهم من يصرف، ومنهم من يمنع، ولكن الملاحظ أن الذي يمنع من الصرف لا يسير عليه مطلقاً، وكذلك الذي يصرف، وهذا يدل على أن القارئ لا يُعَبِّر في قراءته عن بيئته أو عن لهجة واحدة فقط، ولكن ينقل قراءة أخذها صحيحة السند عن الرسول صلى الله عليه وسلم، ونوضح ذلك من خلال قوله تعالى ﴿ إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا ﴾[١٣٤] قرأ نافع وأبو بكر وهشام والكسائي بالتنوين، أي بالصرف، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ابن العلاء وابن عامر وحمزة بدون تنوين [١٣٥]، أي ممنوعة من الصرف.

واختلف القرّاء أيضاً في قوله تعالى ﴿ وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِـَٔانِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا۠ ﴾[١٣٦] قرأ أبو جعفر ونافع وابن كثير والكسائي بالتنوين؛ أي بالصرف، وقرأ الباقون بغير تنوين[١٣٧]؛ أي بالمنع من الصرف.

ويتضح من الآيتين السابقتين في سورة الإنسان (٤–١٥) أنَّ هشاماً قرأ في الآية الرابعة من السورة بالتنوين، على حين قرأ في الآية الخامسة عشرة بغير تنوين. كما نجد أنَّ ابن كثير قرأ في الآية الرابعة بغير تنوين، ولكنه قرأ في الآية الخامسة عشرة بالتنوين. وهذا يؤكد أن القارئ لا يُعبر عن بيئته أو بيئة معينة في القراءة، كما أن وجود ظاهرتين مختلفتين في كلمة واحدة يدل على أن أحدهما أقدم من الأخرى، ولا شك في أن القراءة بالتنوين هي الأقدم، وغالباً تعبر عن لهجة البدو، بينما الأخرى تعبر عن لهجة الحضر، كما يحتمل أن تكون كلمة

«سلاسلا» بالتنوين في قراءة نافع وأبى بكر وهشام والكسائي، وعدم التنوين عند الباقين، هو عدول عن الأصل، وهذا العدول الصوتي والنحوي يتبعه تأكيد لدلالة الكلمة في أذن المستمع، حيث يسمع شيئاً مخالفاً للنسق المألوف، فيزداد انتباهه لها، ليدرك هول العذاب المعدّ للكافرين يوم القيامة، لأن الأمر جدّ خطير، ومن ثمَّ فعدم صرف «سلاسل» وصرف «أغلالا»، يؤدى وظيفة صوتية أولا ثمَّ نحوية ثانياً، ثمَّ دلالية ثالثاً، وهذا الترابط بين المستوى الصوتي والنحوي والدلالي يوضح ويؤكد شيئاً عند المتكلم والمتلقي.

ومن ثمَّ نلحظ أن ما لا ينصرف على المستوى الصوتي والصرفي والتركيبي مرتبط بمفهوم العدول وهو «انحراف الكلام عن نسقه المألوف»(١٣٨) فعندما يصرف الشاعر ما لا ينصرف، والعكس، فهذا يعد عدولاً وانحرافاً أسلوبياً يطرحه الشاعر ليحقق غرضاً صوتياً وتركيبياً ودلالياً، ويتضح الغرض الصوتي في أن المتلقي يحدث لديه لفت الانتباه، وجذب الذهن، وإثارة السمع، ولكي يُحدث توازيا بين النغمة الصوتية والوزن العروضي يلجأ الشاعر إلى ما لا ينصرف، وهذا جائز في الشعر، يقول سيبويه: «اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف»(١٣٩).

ومن المحتمل أن يكون ما لا ينصرف خاصاً بظاهرة لهجية قديمة، قبل تشكل اللغة الفصحى المشتركة، فأخذت العربية الفصحى هذه الظاهرة اللهجية حيث كان أهلها يفتحون بعض الأسماء في حالة الجر، ولا ينونونها، فما لا ينصرف ظاهرة صوتية في المقام الأول، ومعظم الاختلافات اللهجية في الناحية الصوتية. كما أننا إذا أنعمنا النظر في ما لا ينصرف نجد أن حذف التنوين لا يؤثر في عمل الاسم المشتق الذي يعمل عمل الفعل، على تقدير نية التنوين، ومن هنا فالتنوين حُذِفَ صوتياً وبقي عمله النحوي ودلالته، ومثال ذلك قول أبى زُبَيْد(١٤٠) يصف الأسد:

كأنَّ أثوابَ نَقّادٍ قُدِرْنَ به　　　يعلو بخَمْلَتِها كَهْباءَ هُدَّابا

والشاهد في هذا البيت نصب «هُدّابا»، بقوله «كَهْباء»؛ لأن كلمة «كهباء» فيها نية التنوين، ولم يظهر التنوين لِعِلَّة صوتية وعروضية، إذن عملت الصفة المشبهة «كهباء» وهي غير منونة فيما بعدها.

ومثال آخر من الشعر لأبى زُبَيْد(١٤١):

هيفاءُ مقبلةً عجزاءُ مُدْبرةً   محطوطةٌ جُدِلَتْ شَنْباءُ أنيابا

ونجد فيه عمل الصفة المشبهة «شنباء» وهي غير منونة على تقدير نية التنوين، في كلمة «أنيابا».

وإذا أرجع الباحث البصر كرتين في ما لا ينصرف يرى أنه يقع في الأسماء المؤنثة أكثر من الأسماء المذكرة، ولكلّ شيء أصل وفرع، فالمذكر أصل، والمؤنث فرع، كما أن التذكير أعمّ، على حين التأنيث أخصّ، ومن ثمَّ فالأصل في الاسم التنوين، ومعظم الأشياء مذكرة، لذا فهي مصروفة، وأمّا الاسم المؤنث فهو تخصيص للأشياء المذكرة، فالتأنيث مرحلة متطورة عن التذكير، ونتج عن هذا التخصيص والتغيير ظهور سمات جديدة للأشياء لم تكن موجودة من قبل، ومن أبرز سماتها التخلص من التنوين في العلم المؤنث، لأن التنوين يمثل الثقل في آخر الكلمة، يقول سيبويه: «وإنما كان المؤنث بهذه المنزلة، ولم يكن كالمذكر، لأن الأشياء كلَّها أصلها التذكير، ثمَّ تُخصص بعد، فكل مؤنث شيء، والشيء يُذكر، فالتذكير أوّل، وهو أشدُّ تمكناً».(١٤٢)

ومن العلماء من يرفض البحث عن تعليل لما لا ينصرف، ويرى الاكتفاء بالسماع، بسبب فساد علل القدامى وكثرة الحشو في كلامهم، يقول السهيلي: «وهذا الباب لو قصروه على السماع ولم يُعلِّلوه بأكثر من النقل عن العرب لانتفع بنقلهم، ولم يكثر الحشو في كلامهم، ولما تضاحك أهل العلوم من فساد تعليلهم، حتى ضربوا المثل بهم فقالوا: أضعف من حجة نَحْوِيّ... فإنّا قد نجد

الاسم مضارعاً للفعل لفظاً ومعنى وعملاً ورتبة، وهو مع ذلك يدخله الخفض والتنوين، كضارب ونحوه. .». [١٤٣]

وننتقل إلى موضوع آخر وقع فيه التنوين في بؤرة اهتمام القدامى والمحدثين، وهو اشتراط النحاة العرب التطابق في التعريف والتنكير بين الصفة والموصوف، فيقول سيبويه: «واعلم أن المعرفة لا توصف إلا بمعرفة، كما أن النكرة لا توصف إلا بنكرة». [١٤٤]

ورغم هذا الشرط عند النحاة القائم على معيار التعريف والتنكير في الاسم، فإننا أحياناً نجد نكرة تصف معرفة، والعكس، يقول سيبويه: «وزعم الخليل أنه يجوز» له صوتٌ صوتُ الحمار» على الصفة؛ لأنه تشبيه، فمن ثمَّ أجاز أن توصف النكرة به» [١٤٥] وقد يقوم التنوين في كلمة «صوت» مقام التعريف «صوتُ الحمار»، ومن هنا أجاز الخليل العالم الفذّ في الأصوات وصف «صوتٌ» بـ «صوتُ الحمار»، وكما ذكرت من قبل أن معيار القدامى للتنكير والتعريف ابتعد عن العنصر الدلالي والسياق، ممّا نتج عنه كثرة الشذوذ والاختلاف والتأويل.

وقد أجاز الأخفش نعت النكرة إذا خصصت بالمعرفة، وأجاز ابن الطراوة وصف المعرفة بالنكرة بشرط كون الوصف خاصا بذلك الموصوف، واستشهد على ذلك بقول النابغة:

فبتّ كأني ساورتني ضئيلة ... من الرُّقش في أنيابها السُّمُّ ناقعُ

فجعل كلمة «ناقع» نعتاً للسم، لأن هذا ممّا يختصّ به». [١٤٦] فنلحظ أن الأخفش يشترط لوصف النكرة بالمعرفة أن تكون النكرة مخصصة، ونجد أن ابن الطراوة يشترط لوصف المعرفة بالنكرة أن يكون بين الصفة والموصوف مصاحبة لفظية، ومن ثمَّ يتضح أمامنا أن الجواز هنا من منطلق السياق والعنصر الدلالي، فقد اعتمد ابن الطراوة على المصاحبة وهي عنصر مهم في التحليل

الدلالي لبناء الجملة والنصّ، وهذا ما ندعو إليه في معيار التعريف والتنكير في اللغة العربية الفصحى. كما أن النحاة ناقشوا في هذا البيت المنسوب للنابغة مسألة الإقواء في النحو والشعر.

وواضح أن القدامى عندما اصطدموا بشرط التطابق بين الصفة والموصوف، حيث جعلوه من قواعد الاختيار في تركيب الجملة، فحاولوا تأويل الأمثلة التي وردت عن العرب، نحو «ما يحسنُ بالرجلِ خيرٍ منك أن يفعل ذلك»، و «ما يحسنُ برجلٍ مِثْلِك أنْ يفعل ذلك»، و«مررت برجلٍ غيرِك خيرٍ منك»، فقالوا عن المثال الأول إن كلمة «الرجل» وإنْ كانت معرفة في الظاهر، فإنها نكرة في الحقيقة، إذ أريد بالرجل الجنس، وقالوا عن المثال الثاني والثالث إنَّ لفظتي «مثلك» و «غيرك»، وإنْ كانتا مضافتين، فهما نكرتان في واقع الأمر، إذ لا تفيدهما الإضافة تعريفاً [١٤٧]. وهكذا نجد الأمثلة مجتزأة من النصّ أو من صنع النحاة، كما أنهم أهملوا قصد المتكلم وفهم المخاطب لدلالة التعريف والتنكير هنا، «فاللغة أصوات يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم»[١٤٨].

ويُعَدُّ القرآن الكريم هو المصدر الأول لاستقراء القاعدة النحوية، ففيه صحة السند عن الرسول صلى الله عليه وسلم، وموافقة العربية الفصحى، وكذلك الرسم العثماني، قال تعالى: ﴿وَيۡلٞ لِّكُلِّ هُمَزَةٖ لُّمَزَةٍ ۝ ٱلَّذِي جَمَعَ مَالٗا وَعَدَّدَهُۥ﴾[١٤٩] والمعروف عند النحاة أن الاسم الموصول «الذي» يأتي صفة لمعرفة قبله أو بدلاً، ولكن في الآية نجد «الذي» وصف اسماً نكرة «همزة لمزة»، ويمكن أن نقول: إن التنوين في «همزة، لمزة» يقوم مقام التعريف، كما أن السياق يوضح ذلك، ويعلّق ابن هشام على كلام النحاة في هذه الآية «وقول بعضهم في ﴿ وَيۡلٞ لِّكُلِّ هُمَزَةٖ لُّمَزَةٍ ۝ ٱلَّذِي جَمَعَ ﴾، إنَّ «الذي صفة. . والصواب في الآية أن «الذي» بدل، أو صفة مقطوعة، بتقدير «هو» أو «أذم» أو «أعني» هذا هو الصواب، خلافاً لمن أجاز وصف النكرة بالمعرفة مطلقاً»[١٥٠] وواضح من كلام ابن هشام أنه يبتعد عن مسألة وصف النكرة

بالمعرفة، فيلجأ إلى اختيار إعراب البدل، وأقول لماذا لا نجيز في اللغة العربية الفصحى وصف النكرة بالمعرفة والعكس، ولو فعلنا ذلك لخلّصنا لغتنا من هذه التأويلات والاختلافات، ويكون التعريف والتنكير تحديدهما من أجل ربط العنصر الصوتي بالجانب الدّلالي.

وقد ذكر السيوطي أن هذه الآية تُقرأ على وجهين: «مَنْ جاء بالحسنةِ فَلَهُ عَشْرٌ أمثالُها».[١٥١] الوجه الأول: بتنوين «عشر»، ورفع «الأمثال» صفة للعشر.[١٥٢]

ونلحظ أنَّ هناك سبعة من أصحاب القراءات يجيزون وصف «أمثالها» لـ «عشر»، وعند النحاة يكون الموصوف نكرة، والصفة معرفة بالإضافة، وهذه القراءات تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أنه يجوز وصف «أمثالها» لـ «عشر» للأسباب الآتية، أولها: أن التنوين في «عشر» يقوم مقام أداة التعريف، وثانيها: أن العنصر الدلالي والسياقي للكلام هو المعيار الأساسي في الحكم بالتعريف والتنكير هنا، وثالثها: يمكن أن نقول: إن اللغة الفصحى تجيز وصف المعرفة للنكرة أحياناً. ورابعها أن الخليل وسيبويه أحياناً يجيزان وصف المعرفة للنكرة، يقول سيبويه «ومِمّا يكون نعتاً للنكرة، وهو مضاف إلى معرفة قول الشاعر امرئ القيس:

بمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأوابدِ لاحَهُ طِرادُ الهوادي كلَّ شأوٍ مُغَرِّبِ[١٥٣]

ومن الأمثلة التي تؤكد أن التنوين أحياناً يقوم مقام أداة التعريف قول الشاعر عبد الله بن مسلم الهذلي[١٥٤]

لكنَّهُ شاقَهُ أنْ قِيلَ ذا رجبٌ يا ليتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ

فقد ذهب الكوفيون إلى أنَّ تأكيد النكرة بغير لفظها جائز، وذهب البصريون إلى أن تأكيد النكرة بغير لفظها غير جائز على الإطلاق، وأجمعوا على جواز تأكيدها بلفظها.[١٥٥] وسبب الخلاف بين الفريقين واضح، فالكوفيون يعتمدون

على النقل، فما سُمع عن العرب بتأكيد النكرة فهو جائز ولكن البصريين يحكمون قياسهم في أن كلمة «حول» نكرة، والنكرة لا تؤكد بغير لفظها، ولو أن أهل البصرة نظروا في السياق اللغوي للبيت فهو «يعتمد على عناصر لغوية في النصّ من ذكر جملة سابقة أو لاحقة، أو عنصر في جملة سابقة أو لاحقة، أو في الجملة نفسها يحوّل مدلول عنصر آخر إلى دلالة غير المعروفة له».(١٥٦) فالشاعر يستخدم التوكيد، وهو يعلم أنه يدل على التحديد والتخصيص والتعيين، فيؤكد به كلمة «حول» وهي من خلال السياق واضحة ومحددة المعنى في ذهن المتكلم، فليس بينهما تضاد كما ذهب البصريون. وأقول: إن النحو العربي بحاجة إلى إعادة النظر في قواعده لربطها بالدلالة والسياق وصوغ قوانين تضاف إلى ما سبق «إنَّ استحداث المجهر بدلاً من العين المجردة في فحص الأشياء على سبيل المثال لم يغيّرْ من طبيعة المرئيات، ولكنه كشف لنا عن خصائص وعلاقات كانت خارجة على سلطان الملاحظة والتسجيل. ومن ثمَّ كان على الباحث أنْ يرجع البصر كرتين ليعيد تقويم الظاهرة المدروسة ويصوغ قوانينها من جديد».(١٥٧)

ومن فوائد التنوين في المشتقات ما يلي: أولاً: كما قال السهيلي: إنه يفيد انفصال الاسم المنون عمّا بعده، وثانياً: عمل الاسم المشتق لفظاً ومعنى، وثالثاً: يدل على الزمن المستقبل، ورابعاً: يقوم مقام لام التعريف، ويعلّق السيوطي على قوله تعالى ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ۝ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾(١٥٨) فيقول: «فلولا أنَّ التنوين مستقبل ما جاز فيه غداً»(١٥٩)، وقد فطن السيوطي إلى دلالة التنوين على الزمن المستقبل.

وقصة الكسائي إمام مدرسة الكوفة في النحو وأحد القراء السبعة، مع أبي يوسف القاضي في مجلس هارون الرشيد، توضح وتؤكد أثر التنوين في تحديد المعنى، ودقة الحكم، وكذلك الدور الكبير الذي يقوم به الجانب الصوتي في

التعبير عن الغرض، «فجعل أبو يوسف يَذمُّ النحو، ويقول: ما النحو؟ فقلت وأردتُ أنْ أُعلِّمه فضل النحو: ما تقول في رجلٍ قال لرجلٍ: أنا قاتلُ غُلامِكَ؟ وقال له آخر: أنا قاتلٌ غُلامَكَ، أيُّهما كنت تأخذ به؟ قال آخذهما جميعاً، فقال له هارون: أخطأت، وكان له عِلْم بالعربية، فاستَحْيَى، وقال: كيف ذلك؟ فقال: الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال: أنا قاتلُ غلامِك، وأمّا «أنا قاتلٌ غلامَك» بلا إضافة، فإنه لا يؤخذ، لأنه مستقبل لم يكن بعد». (١٦٠) وحقاً هذه لمحة ذكية ودقيقة من عالم متميز مثل الكسائي، وهذا يؤكد أهمية ربط النحو بالدلالة لنفهم الكلام فهماً صحيحاً.

وقد أجاز الأخفش(١٦١) عمل المشتق المُنَوَّن من غير اعتماد على نفي أو غيره، معتمداً على قول الشاعر:

خبيرٌ بنو لِهْبٍ فلا تَكُ مُلْغياً   مَقالةَ لِهْبِيٍّ إذا الطيرُ مَرَّتِ

ومن الأدلة التي تبين أن الألف واللام بمنزلة التنوين مسألة عمل المشتق عمل الفعل، فهو يعمل إذا كان معرفاً بأل أو منوناً، يقول سيبويه: «وذلك قولك: «هذا الضاربُ زيداً»، فصار في معنى هذا الذي ضَرَبَ زيداً، وعمل عمله؛ لأنَّ الألف واللام منعتا الإضافة، وصارتا بمنزلة التنوين. وكذلك: هذا الضاربُ الرجلَ، وهو وجه الكلام». (١٦٢)

تلكم هي أبرز القضايا التركيبية المتعلقة بالتنوين، إذ أثارت جدلاً بين القدامى والمحدثين، وقد حاولت إعادة النظر فيها وطرح بعض الأفكار للخروج بمحاور رئيسية في إعطاء التنوين قيمته الحقيقية في النحو العربي، ولا ننظر إليه باعتباره علامة لتمكين الاسم وتنكيره فقط، ولكن هناك غايات أخرى يقوم بها التنوين في اللغة العربية الفصحى، فهو يقع في أواخر الكلام، ومن ثمَّ فله صلة قوية بالصوت، والبنية، والتركيب والدلالة، ويمكن الإفادة منه في كشف أسرار

اللغـة الفصـحى ومـعرفـة أهم خـصـائصـهـا، ومن الممكن الإفـادة من التنوين في الوسـائل الإجرائيـة في تحليل النصّ وذلك بعد إبراز دوره الجوهري والحـقـيقي في نـحـو الجـملة. هذا من خـلال ربط التنوين بـالدلالة في مـسـتـويات التـحليل اللغوي.

❋ ❋ ❋

الخاتمـة

أهم نتائج البحث

١ – التنوين في اللغة العربية مرحلة متطورة عن التمييم في الأكادية والحبشية.

٢ – يُحذف التنوين بسبب كثرة استعمالهم له في كلامهم، ولأنه علامة لما يستثقلون أو لالتقاء الساكنين.

٣ – حذف التنوين فيما لا ينصرف والمنادى واسم لا النافية للجنس.. يعدّ مرحلة من مراحل تغيّر اللغة وتطورها وميلها نحو السهولة والتيسير في النطق طلباً للخفة.

٤ – حذف التنوين في المشتقات تخفيف صوتي فقط، مع الاحتفاظ بالدور الدلالي.

٥ – الوقف على التنوين في حالة النصب يكون بمطل الحركة القصيرة، وليس ما ذهب إليه سيبويه من إلحاق الألف، أو كراهة الخلط بين التنوين والنون الأصلية. ويعد هذا النوع من الوقف قاسماً مشتركاً مع الوقف على التنوين في حالتي الرفع والجر، حيث يُسكّن الصامت الأخير من الكلمة بسبب ثقل الحركة وثقل التنوين.

٦ – يُعدّ التنوين في جمع المؤنث السالم نوعاً من المخالفة الصوتية، وليس تنوين مقابلة.

٧ – التنوين علامة لانفصال الاسم المنون عمّا بعده، فلا يُضاف، ولا يدغم.

٨ – من أسباب نشأة الفعل الرباعي والخماسي في اللغة العربية التمييم والتنوين، نحو: صلدم، وتضامن.

٩ – تنوين المقابلة والعِوَض من آثار سيطرة المنطق على عقول النحاة.

١٠ – مقياس الحكم على الاسم بالتنكير أو التعريف من خلال العنصر الدلالي،

والسياق اللغوي، وسياق الموقف، ومن ثمَّ فقد يدل التنوين على التعريف أو التنكير.

١١ – من وسائل الربط في اللغة العربية الإحالة، والتنوين إحالة إلى ما يلي ذكره.

١٢ – من وظائف التنوين عمل المشتق لفظاً ومعنى، كما أنه يدل على المستقبل.

١٣ – يحتمل أن تكون «ربَّ» ركاماً لغوياً، إذ تدخل على النكرة والمعرفة معاً، ثمَّ حدث لها تخصيص دلالة، فغلبت على النكرة.

١٤ – أحياناً يكون تنوين الاسم من وسائل أسلوب التعميم في النصّ، كما ذهب إلى ذلك الدكتور تمّام حسّان.

١٥ – من أسباب كثرة مسوغات الابتداء بالنكرة عند النحاة مشكلة التعريف والتنكير عندهم، واعتمادهم على جُمَل مجتزأة أو مصنوعة.

١٦ – من أسباب منع صرف الاسم الثقل في مبنى الكلمة، وثقل التنوين.

١٧ – إذا كان المؤنث تخصيص للمذكر الذي هو أصل، فإن ما لا ينصرف من سمات هذا التخصيص الصوتي للمؤنث.

١٨ – يجوز الابتداء بالنكرة بدون مسوغات النحاة، كما يجوز وصف النكرة بالمعرفة والعكس، كما يجوز مجيء ذي الحال نكرة، ومجيء الحال معرفاً بالإضافة، كل هذا من خلال نظرية السياق، وتفعيل النشاط المعرفي للكلمة.

١٩ – إن تراثنا العربي في حاجة ماسة إلى إعادة استقرائه لاستنباط النشاط المعرفي للكلمة، وذلك بالاعتماد على أثر السياق في دلالة الكلمة بين المحاورين.

* * *

الهوامـــش

١ – أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي، **لسان العرب**، الطبعة الأولى، الجزء ١٣، بيروت، دار صادر سنة ١٩٩٠م، ص ٤٢٩ (نون).

٢ – موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي – **شرح المفصل** – الجزء التاسع ، القاهرة ، مكتبة المتنبي، ص ٢٩ .

٣ – أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري المصري ، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الجزء (٢) بيروت – صيدا ، المكتبة العصرية ، سنة ١٩٩١م ، ص ٣٩٢ .

٤ – يقول الشاعر:

إذا جاء ضيفٌ جاء للضيفِ ضَيْفَنٌ فأودى بما يُقْرَى الضيوف الضيّافِنُ

أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ، **العين** ، الطبعة الأولى، بيروت – لبنان ، دار إحياء التراث العربي ، سنة ٢٠٠١م ، ص ٥٥٧ .

٥ – جمال الدين بن هشام ، **مغني اللبيب**، ص ٢ / ٣٩٢ .

٦ – علي بن محمد الشريف الجرجاني، **كتاب التعريفات**، بيروت، لبنان ، مكتبة لبنان ، سنة ٢٠٠٠م ، ص ٧١ .

٧ – عباس حسن، **النحو الوافي** ، الطبعة الخامسة ، الجزء « ١ » مصر ، دار المعارف ، ص ٢٧ ، وانظر: إبراهيم مصطفى، **إحياء النحو العربي**، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص ١٦٥ .

٨ – إبراهيم أنيس ، **الأصوات اللغوية**، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، سنة ١٩٩٥م، ص ٦٧ – ٦٨ .

٩ – سعد مصلوح، **دراسة السمع والكلام**، ط ١، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠٠، ص ١٧٩

١٠ – محمد علي الخولي، **الأصوات اللغوية**، الرياض مكتبة الخريجي، سنة ١٩٨٧ ، ص ٥٩ .وثمّة آراء كثيرة ذكرها اللغويون المحدثون في تعريف الفونيم . وقد تناولها

الدكتور عبد الصبور شاهين بشيء من التفصيل . انظر: عبد الصبور شاهين ، في علم اللغة العام ، القاهرة ، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٣م ص ١١٥ـ ١٣٤ .

١١ – إبراهيم أنيس ، **الأصوات اللغوية**، ص ٢٤١ .

١٢ – كمال بشر، **علم الأصوات**، القاهرة ، دار غريب للطباعة والنشر ، سنة ٢٠٠٠م ، ص ٢٠٥ .

١٣ – برجشتراسر، **التطور النحوي للغة العربية**، أخرجه وعلق عليه رمضان عبد التواب ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، سنة ١٩٨٢م ، ص ٢٧ .

١٤ – رمضان عبد التواب، **بحوث ومقالات في اللغة** ، القاهرة ، مكتبة الخانجي، سنة ١٩٩٠م ، ص ٥٩ «مصطلح الركام اللغوي» صنعه الدكتور رمضان عبد التواب ، ويقصد به بقايا الظواهر اللغوية المندثرة .

١٥ – برجشتراسر ، **التطور النحوي**، ص ٥١ .

١٦ – رمضان عبد التواب، **المدخل إلى علم اللغة** ،٢٤٧، الطبعة الثالثة ، القاهرة، مكتبة الخانجي ، سنة ١٩٩٦م، ص ٢٤٧ .

١٧ – أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية ، القاهرة مكتبة الخانجي، سنة ١٩٨٢م ، ص ١ / ٦ –٢٢ .

١٨ – جلال الدين السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، تحقيق عبد السلام محمد هارون وعبد العال سالم مكرم ، دولة الكويت ، دار البحوث العلمية، سنة ١٩٧٥م ، ص ١ / ١٧٣ .

١٩ – إبراهيم السامرائي، **فقه اللغة المقارن**، الطبعة الرابعة ، بيروت ، دار العلم للملايين، سنة ١٩٨٧م ، ص ١٤٥ .

٢٠ – **سورة يوسف** ١٢/ ٢٩ .

٢١ – سيبويه ، **الكتاب** ، ص ١/ ٢٤٥ «وتفسير سيبويه هنا لا يقوم على دليل صوتي» .

٢٢ – **البقرة** ٢/ ٥٤ وانظر: أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، القاهرة، مطبعة السعادة، ص ١/ ٢٠٦، وأيضاً: عبد اللطيف الخطيب، **معجم القراءات**، الطبعة الأولى، دمشق ، دار

سعد الدين، سنة ٢٠٠٢م، ص ١/ ١٠١ .«قرأ بها أبو عمرو واليزيدي والسوسي وغيرهم».

٢٣ – سيبويه، **الكتاب**، ص ٣ / ٥٢١ ، وانظر: عباس حسن، النحو الوافي، ص ١/ ٤٤–٤٥ .

٢٤ – سيبويه، **الكتاب** ٣ / ٥٢٣ .

٢٥ – المرجع السابق ، ص ٤ / ١٦٦ وانظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ص ٩ / ٦٩ .

٢٦ – رمضان عبد التواب، **المدخل إلى علم اللغة**، ص ٢٥٧ .

٢٧ – سيبويه ، **الكتاب**، ص ٤ / ١٦٩ .

٢٨ – «والسكون عبارة عن خلو العضو من الحركات عند النطق بالحرف، فلا يحدث بعد الحرف صوت فينجزم عند ذلك . انظر : أبو القاسم السهيلي، **نتائج الفكر في النحو** ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض، ط ١ ، بيروت – لبنان ، **دار** الكتب العلمية ، سنة ١٩٩٢م ، ص ٦٧ .

٢٩ – ماريو باي، **أسس علم اللغة**، ترجمة وتعليق أحمد مختار عمر، الطبعة الثانية، القاهرة، عالم الكتب، سنة ١٩٨٣م، ص ١٤٦ .وانظر : فندريس، **اللغة**، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، القاهرة سنة ١٩٥٠م، ص ٤٨ ، وأيضاً: جان كانتينيو، **دروس في علم أصوات العربية**، ترجمة صالح القرمادي، تونس، سنة ١٩٦٦م، ص ٢٥ .

٣٠ – سيبويه، **الكتاب**، ص ٤ / ١٧٢ .وقد عزي إلى ربيعة أنها تقف على المنصوب المنون بالسكون بعد حذف التنوين، نحو: رأيت خالد، انظر : رضى الدين الأستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرين، بيروت، دار الكتب العلمية، سنة ١٩٨٢م، ص ٢ / ٢٧٢ .

٣١ – أبو الفتح عثمان بن جني، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، القاهرة، سنة ١٩٥٤م، ص ١ / ٢٣ .

٣٢ – **سورة آل عمران** ٣ / ١٨٥ .

٣٣ – **سورة القمر** ٥٤ / ٢٧ .

٣٤ – سيبويه، **الكتاب**، ص ١/١٦٥–١٦٦ .

٣٥ – سعد عبد العزيز مصلوح، **دراسة السمع والكلام**، الطبعة الأولى، القاهرة، عالم الكتب، سنة ٢٠٠٠م، ص ٢٠٩ – ٢١٠.

٣٦ – ابن هشام، **مغني اللبيب**، ص ٢ / ٧٤٠ – ٧٤١

٣٧ – رمضان عبد التواب، ب**حوث مقالات في اللغة،** ص ٥٨ .

٣٨ – سيبويه، **الكتاب**، ص ٢/٢٠٨ .

٣٩ – سورة **الزمر** ٣٩/١٦ .

٤٠ – سيبويه، **الكتاب**، ص ٢/٢٠٩ .

٤١ – رمضان عبد التواب، **المدخل إلى علم اللغة**، ص ٩٦ .

٤٢ – سيبويه، **الكتاب**، ص ٢/٢٨٣ وهذا الرأي يتناقض مع ما ذكره سيبويه من قبل في الجزء الأول، ص ٢٤٥ .

٤٣ – المرجع السابق، ص ٣ / ٥٠٤ .

٤٤ – رمضان عبد التواب، **المدخل إلى علم اللغة**، ص ٢٤٨، ٢٤٩ وانظر : جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، سنة ١٩٩٨م، ص ٥٢ .

٤٥ – سيبويه، **الكتاب**، ص ٣ / ٥٠٨ .

٤٦ – سورة **يس ٣٦**/ ٤٠ وانظر: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق محمد علي البجاوي، القاهرة، عيسى البابي الحلبي وشركاه، سنة ١٩٧٦م، ص ٢/١٠٨٣ .

٤٧ – السيوطي، **الاقتراح**، ص ٨٢ .

٤٨ – أبو الفتح عثمان بن جني، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الثانية، بيروت، دار الهدى للطباعة والنشر، ١٩٥٢م، ص ١/ ٣٨٤ وانظر: : العيداني، **مجمع الأمثال**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، بدون تاريخ، ص ١/ ٤١ .

٤٩ – هنري فليش، **العربية الفصحى**، ترجمة عبد الصبور شاهين، بيروت، المطبعة

الكاثوليكية، سنة ١٩٦٦م، ص ٤٨ ، وانظر : رمضان عبد التواب، **التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه**، الطبعة الثانية، القاهرة، مكتبة الخانجي، سنة ١٩٩٠م، ص ٦٦ .

٥٠ – محمد علي الصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ص ١/ ٧٠ .

٥١ – **سورة البقرة** ٢/ ٣٦ .

٥٢ – ابن الجزري، **النشر في القراءات العشر**، ١/ ٤٠٨؛ عبد اللطيف الخطيب، **معجم القراءات**، ١/ ٨٤ .

٥٣ – **سورة البقرة** ٢/ ١٠ .

٥٤ – البناء الدمياطي، **إتحاف فضلاء البشر**، ص ١٢٨؛ عبد اللطيف الخطيب، **معجم القراءات**، ١/ ١٣٢ .

٥٥ – أبو القاسم السهيلي، **نتائج الفكر في النحو**، ص ٩٦ .

٥٦ – أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي، **أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه**، تحقيق محمد إبراهيم البنا، القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث، سنة ٢٠٠٢م، ص ٢٥ .

٥٧ – **سورة الرعد** ١٣ / ١٠ .

٥٨ – عبد الصبور شاهين، **أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي أبو عمرو بن العلاء**، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة الخانجي، سنة ١٩٨٧م، ص ١٣٢ .

٥٩ – ماريو باي، **أسس علم اللغة**، ص ٩٥ .

٦٠ – يحسن الرجوع هنا إلى كتاب «ظاهرة التنوين في اللغة العربية» للدكتور عوض المرسي جهاوي، فقد أفاض في الحديث عن المقاطع والنبر والإدغام والإمالة وموقف القرّاء من التنوين وأحكام النون. انظر: عوض المرسي جهاوي، **ظاهرة التنوين في اللغة العربية**، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة الخانجي، سنة ١٩٨٢م، ص ٣١ – ٦٥.

٦١ – تمام حسّان، **مناهج البحث في اللغة**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، سنة ١٩٩٠م، ص ١٦٤ .

٦٢ – تمام حسّان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، القاهرة، عالم الكتب، سنة ١٩٩٨م، ص ٢٢٦ – ٢٢٨.

٦٣ – سعد مصلوح، **دراسة السمع والكلام**، ص ٢٢٢ – ٢٢٣ .

٦٤ – إبراهيم السامرائي، **فقه اللغة المقارن**، ص ١٢٨، ويقول ماريوباي: «وهناك اصطلاح آخر هو الكلمات الوظيفية Function words ويستعمل بكثرة ليشير إلى الكلمات الصغيرة مثل (أل)، و(بعض) وعلامة التنكير«a» في الإنجليزية، والتي تقوم بدور العلامات المميزة في الجملة» انظر: ماريوباي، أسس علم اللغة، ص ١١٠ – ١١١.

٦٥ – إبراهيم السامرائي، **فقه اللغة المقارن**، ص ١٥٠ – ١٦٥، ويرى ابن فارس أن كلمة « صلدم » منحوته من « الصد» و «الصدم» فما زاد على ثلاثة أحرف فأكثره منحوت. انظر: أحمد بن فارس اللغوي، الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق مصطفى الشويمي، بيروت، سنة ١٩٦٣م، ٢٧١؛ وأيضاً في ظاهرة النحت في اللغة العربية، رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، الطبعة الثالثة، القاهرة، مكتبة الخانجي سنة ١٢٨٧م، ص ٣٠٥ .

٦٦– أبو الفتح عثمان بن جنِّي، **سر صناعة الإعراب**، ص ٢ / ٥٥ – ٥٨.

٦٧ – ابن يعيش، **شرح المفصل**، ص ٩ / ٢٩، وانظر: أبو القاسم الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق مازن المبارك، الطبعة الخامسة، بيروت، دار النفائس، سنة ١٩٨٦م، ص ٩٧ – ٩٨.

٦٨ – ابن يعيش، **شرح المفصل**، ص ٣٠٩ / ٣١ –٣٤ ، وانظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٢ / ٣٩٢ –٣٩٣.

٦٩ – رضى الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي، **شرح كافية ابن الحاجب**، القاهرة، سنة ١٣٠٦هـ، ص ١ / ١٣.

٧٠ – عباس حسن، **النحو الوافي**، ص ١ / ٣٣ – ٤٢، وانظر: إبراهيم مصطفى، **إحياء النحو العربي**، ص ١٧٥ – ١٨٠.

٧١ – عبد الرحمن أيوب، **دراسات نقدية في النحو العربي**، القاهرة، سنة ١٩٥٧م، ص ١٨.

٧٢ – المرجع السابق، ص ١٧.

٧٣ – أبو القاسم السهيلي، **أمالي السهيلي**، ص ٢٥.

٧٤ – رمضان عبد التواب، **المدخل إلى علم اللغة**، ص ٢٤٩.

٧٥ – إبراهيم السامرائي، **فقه اللغة المقارن**، ص ١٤٨ – ١٥٠.

٧٦ – تمام حسّان، **البيان في روائع القرآن** مصر، مكتبة الأسرة، سنة ٢٠٠٣م، ص ١٦٩.

٧٧ – روبرت دي بوجراند، **النص والخطاب والإجراء**، ترجمة تمام حسّان الطبعة الأولى – القاهرة، عالم الكتب، سنة ١٩٩٨م، ص ٣٠٧ – ٣٠٨.

٧٨ – محمود أحمد نحلة، **التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل**، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، سنة ١٩٩٩م، ص ٢١.

٧٩ – المرجع السابق، ص ١٢.

٨٠ – محمد حماسة عبد اللطيف، **النحو والدلالة**، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الشروق، سنة ٢٠٠٠م، ص ١٤٧.

٨١ – ابن هشام، **مغني اللبيب**، ص ١ / ٦٠ – ٦٣.

٨٢ – **سيبويه، الكتاب**، ص ١ / ٢٠٣.

٨٣ – روبرت دي بوجراند، **النص والخطاب والإجراء**، ص ٣١٠.

٨٤ – ابن يعيش، **شرح المفصل**، ص ١ / ١٢٨.

٨٥ – محمد حماسة عبد اللطيف، **النحو والدلالة**، ص ١٥٢.

٨٦ – ابن هشام، **مغني اللبيب**، ١ / ٤٨، وأحمد بن حنبل، **مسند الإمام أحمد**، القاهرة، ١٩٩٥م، ص ٥ / ٣٤٣.

٨٧ – روبرت دي بوجراند، **النص والخطاب والإجراء**، ص ٣١٧ .

٨٨ – أشير أن هذا البيت يتم مناقشة آراء العلماء حوله في الفصل الثالث في مبحث الصفة .

٨٩ – إبراهيم السامرائي، **فقه اللغة المقارن**، ص ١٤٩، وانظر: برجشتراسر، **التطور النحوي**، ص ٧٨.

٩٠ – ابن يعيش، **شرح المفصل**، ص٧ / ٩٣.

٩١ – سيبويه، **الكتاب**، ص ٢ / ١٠٨ . وقد ذهب النحاة في تخريج هذا الشاهد وإعرابه كلّ مأخذ، فربما تكون «عسل وماء» قد رفعتا في هذا البيت نزولا من الشاعر عند حاجته؛ لانضباط الرويّ ووزن البيت .

٩٢ – سيبويه، **الكتاب**، ص ١ / ٤٢٧، ابن يعيش، **شرح المفصل**، ص ٢ / ١٢٦.

٩٣ – المرجع السابق، ص ١ / ٤٢٧، والمرجع السابق، ٣ / ٥١ .

٩٤ – سيبويه، **الكتاب**، ص ١ / ٤٢٧ .

٩٥ – السهيلي، **أمالي السهيلي**، ص ٧١ – ٧٢ .

٩٦ – ذهب البصريون إلى أن «رُبَّ» حرف جر واحتجوا بأنها لا يحسن فيها علامات الأسماء ولا علامات الأفعال، وأنها قد جاءت لمعنى في غيرها كالحرف، انظر: أبو البركات بن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، تحقيق جودة مبروك، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة الخانجي، سنة ٢٠٠٢م، ص ٣١٩ – ٣٢٠ .

٩٧ – برجشتراسر، **التطور النحوي**، ص ٣٣ .

٩٨ – رمضان عبد التواب، **المدخل إلى علم اللغة**، ص ٢٤١ – ٢٤٦ – ٢٤٢ .

٩٩ – عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة، سنة ١٩٨٩م، ص ٤٤ .

١٠٠ – ابن هشام، **مغني اللبيب**، ص ٢ / ٥٣٩، وانظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ص ١ / ٨٦.

١٠١ – **سورة البقرة** ٢ / ٢٢١ .

١٠٢- ويمكن تعديل هذه العبارة بحيث تصبح «كل تغيير في المبنى يدل على تغيير في المعنى» وتحديد المعنى يراعى فيه الصيغة والوضع النحوي. انظر: محمد حماسة عبد اللطيف، **النحو والدلالة**، ص ١٧٢.

١٠٣- ابن هشام، **مغنى اللبيب** ٢/ ٥٤٠.

١٠٤- يقول ابن يعيش: «والمضاف إليه داخل في المضاف، ومن تمامه، وواقع موقع التنوين منه، ولا يبلغ من قوة التنوين أن يقوم مقامه شيئان قويان» انظر: **شرح المفصل**، ص ٧/ ١١.

١٠٥- سورة محمد ٤٧ / ٢١ وانظر: ابن هشام، **مغني اللبيب**، ص ٢ / ٥٤٠.

١٠٦- المرجع السابق، ص ٢/ ٥٤١.

١٠٧- **سورة الرعد** ١٣/ ٢٩.

١٠٨- **سورة المرسلات** ٧٧/ ١٥.

١٠٩- **سورة المطففين** ٨٣ / ١.

١١٠- سيبويه، **الكتاب**، ص ١/ ٣٣٠ - ٣٣١ وابن هشام، **مغني اللبيب** ٢/ ٥٤٢.

١١١- **سورة مريم** ١٩/ ٤٧.

١١٢- أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ص ٦/ ١٩٥.

١١٣- **سورة البقرة** ٢/ ٧٩.

١١٤- تمام حسّان، **البيان في روائع القرآن**، ص ٢/ ١٢٦.

١١٥- ابن هشام، **مغني اللبيب**، ص ٢/ ٥٤٢.

١١٦- سعد عبد العزيز مصلوح، **من نحو الجملة إلى نحو النصّ**، بحث منشور في جامعة الكويت، الكتاب التذكاري عن الأستاذ عبد السلام هارون، سنة ١٩٨٩م سنة ١٩٩٠م، ص ٤٢٥.

١١٧- سيبويه، **الكتاب**، ص ١/ ٢٢.

١١٨- أحمد مصطفى عفيفي، **الاسم المحايد بين التعريف والتنكير في النحو العربي**، القاهرة، زهراء الشرق للنشر والتوزيع، ص ٢١.

١١٩- خالد بن عبد الله الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح**، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، سنة ١٣٢٠هـ، ص ١/ ٣٧٢.

١٢٠- أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، **الأصول في النحو**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، سوريا، مؤسسة الرسالة، ص ١/ ٢١٤.

١٢١- سيبويه، **الكتاب**، ص ١/٣٧٧.

١٢٢- ابن يعيش، **شرح المفصل**، ص ٢/٦٣.

١٢٣- ابن الأثير الجزري، **جامع الأصول**، القاهرة، بدون تاريخ، ص ٥/ ٦٢٤ .

١٢٤- ابن يعيش، **شرح المفصل**، ص ٦ / ٨٨.

١٢٥- سعد مصلوح، **من نحو الجملة إلى نحو النصّ**، ص ٤٢٣.

١٢٦- سيبويه، **الكتاب**، ص ٢/ ٣١١.

١٢٧- المرجع السابق، ص ٣/٢٩٧.

١٢٨- إبراهيم السامرائي، **فقه اللغة المقارن**، ص ١٤٣.

١٢٩- المرجع السابق، ص ١٣٢.

١٣٠- رمضان عبد التواب، **التطور اللغوي**، ص ٧٥.

١٣١- سيبويه، **الكتاب**، ص ٣/ ٢٢١.

١٣٢- المرجع السابق، ص ٣/١٩٨- ١٩٩.

١٣٣- المرجع السابق، ص ٣/٢٩٧.

١٣٤- **سورة الإنسان** ٧٦ / ٤.

١٣٥- مكي بن أبي طالب، **الكشف عن وجوه القراءات السبع**، تحقيق محيي الدين رمضان، دمشق، مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة ١٩٧٤م، ص ٢ / ٣٥٢.

١٣٦- **سورة الإنسان** ٧٦ / ١٥.

١٣٧- مكي بن أبي طالب، **الكشف عن وجوه القراءات السبع**، ص ٢ / ٣٥٤.

١٣٨- محمد عبد المطلب، **البلاغة والأسلوبية**، القاهرة، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، سنة ١٩٩٤م، ص ٢٦٨.

١٣٩ – سيبويه، **الكتاب**، ص ٢ / ٢٦.

١٤٠ – أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، **مجالس ثعلب**، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، سنة ١٩٨٠م، ص ٢٨٠.

١٤١ – البيت منسوب في الكتاب، انظر: سيبويه، **الكتاب**، ص ١/٩٨، وأيضاً: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ص ٦/٨٣.

١٤٢ – سيبويه، **الكتاب**، ص ٣ / ٢٤١.

١٤٣ – أبو القاسم السهيلي، **أمالي السهيلي**، ص ١٩ – ٢٠.

١٤٤ – سيبويه، **الكتاب**، ص ٢ / ٦.

١٤٥ – المرجع السابق، ص ١/ ٣٦١.

١٤٦ – السيوطي، **همع الهوامع**، ص ٥ / ١٧٢ – ١٧٣.

١٤٧ – سيبويه، **الكتاب**، ص ١/ ٢٧٤.

١٤٨ – ابن جني، **الخصائص**، ص ١ / ٣٣.

١٤٩ – **سورة الهمزة** ١٠٤ / ١–٢.

١٥٠ – ابن هشام، **مغني اللبيب**، ص ٢ / ٦٥٨ – ٦٥٩.

١٥١ – **سورة الأنعام** ٦/ ١٦٠ قرأ الحسن وابن جبير ويعقوب وعيسى بن عمر والأعمش وسهل والقزاز عن عبد الوارث، بتنوين «عشر» ورفع «أمثالها» وذلك على الصفة لـ «عشر»، وقرأ الجماعة على الإضافة «فله عشرُ أمثالها». انظر: البناء الدمياطي، **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر**، صححه وعلق عليه علي محمد الصباغ، القاهرة، بدون تاريخ، ص ٢٢٠، وانظر: عبد اللطيف الخطيب، **معجم القراءات**، ص ٢/٥٩٧ .

١٥٢ – السيوطي، **الأشباه والنظائر في النحو**، ص ٣ / ١٠٠.

١٥٣ – سيبويه، **الكتاب**، ص ١ / ٤٢٤.

١٥٤ – البيت منسوب في أشعار الهذليين، انظر: السكري، **شرح أشعار الهذليين**، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، القاهرة، دار العروبة، ص ٢ / ٩١٠.

١٥٥ – انظر: أبو البركات بن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ص ٣٦٢.

١٥٦ – محمد حماسة عبد اللطيف، **النحو والدلالة**، ص ١١٦.

١٥٧ – سعد مصلوح، **من نحو الجملة إلى نحو النص**، ص ٤٢٣.

١٥٨ – **سورة الكهف** ١٨ / ٢٤.

١٥٩ – جلال الدين السيوطي، **الأشباه والنظائر في النحو**، وضع حواشيه غريد الشيخ، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، سنة ٢٠٠١م، ص ٣/٢٥٣.

١٦٠ – المرجع السابق، ص ٣ / ٢٥٣.

١٦١ – ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار التراث، ١٩٩٨م ص ١/ ١٩٥.

١٦٢ – سيبويه، **الكتاب**، ص ١ / ١٧٦ – ١٧٧ – ١٨٢ – ٢٠٠.

* * *

المصادر والمراجع

– إبراهيم أنيس، **الأصوات اللغوية**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، سنة ١٩٩٥م. – إبراهيم السامرائي، **فقه اللغة المقارن**، ط ٤، دار العلم للملايين، بيروت، سنة ١٩٨٧م.

– إبراهيم مصطفى، **إحياء النحو العربي**، القاهرة، بدون تاريخ.

– أحمد عفيفي، **الاسم المحايد بين التعريف والتنكير في النحو العربي**، زهراء الشرق، القاهرة.

– الأزهري، خالد عبد الله، **شرح التصريح على التوضيح**، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، سنة ١٣٢٠هـ.

– الأستراباذي، رضي الدين:

شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد محي الدين وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٩٨٢م.

شرح كافية ابن الحاجب، القاهرة، سنة ١٣٠٦هـ.

– ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، تحقيق جودة مبروك، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، سنة ٢٠٠٢م.

– برجشتراسر، **التطور النحوي للغة العربية**، أخرجه وعلق عليه رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، سنة ١٩٩٨م.

– بوجراند، روبرت دي، **النص والخطاب والإجراء**، ترجمة تمام حسّان، ط ١، عالم الكتب، القاهرة، سنة ١٩٩٨م.

– تمام حسّان:

- **البيان في روائع القرآن**، مكتبة الأسرة، مصر، سنة ٢٠٠٣م.
- **اللغة العربية معناها ومبناها**، ط٣، عالم الكتب، القاهرة، سنة ١٩٩٨م.
- **مناهج البحث في اللغة**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، سنة ١٩٩٩٠م.

– ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، **مجالس ثعلب**، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، سنة ١٩٨٠م.

– الجرجاني، عبد القاهر، **دلائل الإعجاز**، تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة، سنة ١٩٨٩م.

– الجرجاني، علي بن محمد الشريف، **كتاب التعريفات**، مكتبة لبنان، بيروت، سنة ٢٠٠٠م.

– الجزري، عبد الله بن الأثير، **جامع الأصول**، القاهرة، بدون تاريخ.

– ابن جني، أبو الفتح عثمان:

- **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، ط٢، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، سنة ١٩٥٢م.
- **سر صناعة الإعراب**، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، القاهرة، سنة ١٩٥٤م. ابن حنبل أحمد، **مسند الإمام أحمد** – القاهرة سنة ١٩٩٥م.

– أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي، **البحر المحيط**، مطبعة السعادة، القاهرة، بدون تاريخ.

– الخليل، الخليل بن أحمد الفراهيدي **كتاب العين** ط ١ دار إحياء التراث العربي – بيروت، سنة ٢٠٠١م.

– الدمياطي، البناء **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر** صححه وعلق عليه علي محمد الصباغ، القاهرة، بدون تاريخ.

– رمضان عبد التواب:

- **بحوث ومقالات في اللغة** ط٣ مكتبة الخانجي، القاهرة، سنة ١٩٩٠م.
- **التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه**، ط٢ مكتبة الخانجي، القاهرة، سنة ١٩٩٠م.
- **فصول في فقه العربية** ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، سنة ١٩٨٧م.
- **المدخل إلى علم اللغة**، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، سنة ١٩٩٦م.

– الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق مازن المبارك، ط٥، دار النفائس، بيروت، سنة ١٩٨٦م.

– ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، **الأصول في النحو**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة، سوريا، سنة ١٩٨٥م.

- سعد مصلوح:
- **دراسة السمع والكلام** ط ١ علم الكتب، القاهرة ، سنة ٢٠٠٠م.
- **من نحو الجملة إلى نحو النص**، بحث منشور في الكتاب التذكاري عن الأستاذ عبد السلام هارون، جامعة الكويت، سنة ١٩٨٩م سنة ١٩٩٠م.

- السكري **أشعار الهذليين** تحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار العروبة، القاهرة.
- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله:
- **أمالي السهيلي**، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، سنة ٢٠٠٢م.
- **نتائج الفكر والنحو**، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ط ١ دار الكتب العلمية – بيروت، سنة ١٩٩٢م.

- سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، ط٢ مكتبة الخانجي، القاهرة، سنة ١٩٨٢م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر:
- **الأشباه والنظائر في النحو**، وضع حواشيه غريد الشيخ، ط ١ دار الكتب العلمية، بيروت –سنة ٢٠٠١م.
- **الاقتراح في علم أصول النحو**، تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي، ط ١ دار الكتب العلمية – بيروت، سنة ١٩٩٨م.
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق عبد السلام هارون، وعبد العال مكرم، دار البحوث العلمية – دولة الكويت، سنة١٩٧٥م.

- الصبان، محمد علي، **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، بدون تاريخ.
- عباس حسن **النحو الوافي** ط٥ دار المعارف، مصر، سنة ١٩٩٠م.
- عبد الرحمن أيوب، **دراسات نقدية في النحو العربي**، القاهرة، سنة ١٩٥٧م.
- عبد الصبور شاهين:
- **أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي**، ط ١ مكتبة الخانجي– القاهرة، سنة ١٩٨٧م.

● **في علم اللغة العام**، ط٦، مؤسسة الرسالة – بيروت ١٩٩٣ .

– عبد اللطيف الخطيب **معجم القراءات** ط ١ دار سعد الدين – دمشق، سنة ٢٠٠٢م.

– ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ١٩٩٨ .

– العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق محمد علي البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه – القاهرة، سنة ١٩٧٦م.

– عوض المرسي جهاوي **ظاهرة التنوين في اللغة العربية** ط ١ مكتبة الخانجي – القاهرة ، سنة ١٩٨٢م.

– ابن فارس أبو الحسين أحمد **الصاحبي في فقه اللغة**، تحقيق مصطفي الشويمي– بيروت، سنة ١٩٦٣م.

– فليش، هنري **العربية الفصحى**، ترجمة عبد الصبور شاهين، المطبعة الكاثوليكية – بيروت، سنة ١٩٦٦م.

– فندريس **اللغة** ترجمة عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، القاهرة، سنة ١٩٥٠م.

– كانتينو، جان **دروس في علم الأصوات العربية** ترجمة صالح القرمادي – تونس، سنة ١٩٦٦م.

– كمال بشر **علم الأصوات** دار غريب للطباعة والنشر – القاهرة، سنة ٢٠٠٠م.

– ماريو باي **أسس علم اللغة** ترجمة وتعليق أحمد مختار عمر، ط٢ عالم الكتب – القاهرة سنة ١٩٨٣م.

– محمد حماسة عبد اللطيف **النحو والدلالة** ط ١ دار الشروق – القاهرة، سنة ٢٠٠٠م.

– محمد بن عبد المطلب **البلاغة والأسلوبية**، الشركة المصرية العالمية للنشر، لو نجمان – القاهرة، سنة ١٩٩٤م.

– محمد علي الخولي **الأصوات اللغوية** مكتبة الخريجي، الرياض، سنة ١٩٨٧م.

– محمود أحمد نحلة **التعريف و التنكير بين الدلالة والشكل**، مكتبة زهراء الشرق – القاهرة، سنة ١٩٩٩م.

- مكي بن أبي طالب **الكشف عن وجوه القراءات السبع** تحقيق محيي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة ١٩٧٤م.
- ابن منظور، جمال الدين محمد **لسان العرب** ط ١ دار صادر– بيروت، سنة ١٩٩٠م.
- الميداني **مجمع الأمثال** تحقيق محمد أبو الفضل – بيروت، بدون تاريخ.
- ابن هشام، عبد الله جمال الدين يوسف **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية – بيروت، سنة ١٩٩١م.
- ابن يعيش موفق الدين يعيش علي بن يعيش **شرح المفصل** مكتبة المتنبي، القاهرة، بدون تاريخ.